الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) **تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف** (A/48/35)

(ب) **تقرير الأمين العام** (A/48/607)

السيد يعقوبي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعدني أن أتوجه بالتهاني إليكم، سيدي، لانتخابكم بالإجماع رئيسا للجمعية العامة. وإنني واثق أن خبرتكم الدبلوماسية الوفيرة ستساعد مساعدة لا حد لها في توجيه أعمال الجمعية العامة خلال هذه الدورة. وأود أيضا أن أتوجه بالتهاني إلى الرئيس السابق، السيد ستويان غانيف، وأن أثني عليه لمهارته في إدارة أعمال الجمعية العامة.

إن المائة عام من الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين كانت باهظة الثمن. فالخسارة في الأرواح كانت مفجعة والخسارة الاجتماعية والاقتصادية كانت هائلة. ولكننا نشهد الآن انتصارا عظيما لذوي الرؤيا المستقبلية على الذين يعميهم الماضي. ونحن نعتقد أن إعلان المبادئ الموقَّع في ١٣ أيلول/سبتمبر ورسالتَي الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل خطوات هامة صوب السلم والرخاء في الشرق الأوسط. وقد جاء هذا التقدم بعد عقد معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر التي كسرت الجمود في الشرق الأوسط قبل ١٤ عاما.

وقد وصلنا الآن إلى منعطف تاريخي آخر. ولا مفر من التغيير. والوضع القائم القديم لن يؤدي إلا لمزيد من المعاناة واليأس. فالحرب والدمار هما البديل للسلم. وقد آن الأوان لأن نترك الصراع وأن نتحرك صوب التعاون حتى يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يستمتعوا بثمار السلم وظلال الأمان. وحسب ما ذكره وزير الخارجية الإسرائيلي، شيمون بيريز:

> "لنودع إلى الأبد الحروب والتهديدات والبوس الإنساني، ولنودع العداوة مبتهلين ألا يكون هناك أي ضحايا جدد من أي من الجانبين." (صحيفة نيويورك تايمز، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٢)

لقد آن الأوان لأن نترك جانبا العنف والإرهاب. وحان الوقت لإقامة علاقات طيبة بين إسرائيل وجيرانها، ونحن نعمل الآن معا، نحن الإسرائيليين والفلسطينيين، وفقا لجدول زمني متفَّق عليه بصورة

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.66
18 January 1994

ARABIC

93-87289(A)

متبادلة، من أجل ترجمة الاتفاق من اتفاق على مبادئ إلى حقيقة واقعة. وليست هذه بمهمة سهلة ولكن لا مناص من السير على الطريق الذي اخترناه. وستتيح المرحلة الانتقالية الوقت اللازم لنمو بذور الثقة. وقد قال رئيس الوزراء إسحاق رابين:

"إن الأساس الذي يقوم عليه نجاحنا وتقدمنا في تنفيذ الاتفاق هو أن يحافظ كل جانب على التزاماته."

ومن هذه الجذور، ستنمو الثقة المتبادلة.

وبعيدا عن الأضواء، تعمل بجد اللجان الإسرائيلية - الفلسطينية مركِّزة اهتمامها على التفاصيل. وتتفاوض لجنة التنسيق على ترتيبات الأمن والطرائق الأخرى لنقل السلطة في غزة وأريحا. وبالطبع، فإن العملية تواجه، وستواجه، تقلبات. فهذه مرحلة انتقالية، ولكن آن الأوان الآن لأن ندرك الحقيقة البسيطة التي تتمثل في أن علينا أن نختار بين قبول حلول وسط مؤلمة أو الصراع الدائم. وسينجح التنفيذ إذا ما عمل الطرفان بجلد وبروح عملية ومهنية من أجل تحقيق هذا الهدف. وأعتقد أن الجانبين يعملان بهذه الروح، رغم اللحظات الصعبة وتفجرات العنف.

وتتميز المفاوضات بيننا بشأن المسائل الاقتصادية أيضا بجوٍ بنّاء. وإذ نواجه التحديات الكبرى التي تنتظرنا، يلزم تحقيق تقدم صوب التنمية الاقتصادية. وقبل أسبوعين، بدأت في باريس أعمال لجنة التعاون الاقتصادي التي تهتدي بمبادئ المعاملة بالمثل، والإنصاف، والعلاقات العادلة. واللجنة تستكشف إمكانات العمل المشترك في مجالات متنوعة تشمل، في جملة أمور، مجالات المياه والطاقة والصناعة. والهياكل الأساسية. وقد أنشئت أفرقة عمل لمعالجة هذه القضايا على وجه التحديد. وهناك ثلاث لجان فرعية تجتمع لمعالجة قضايا التجارة والعمل، والشؤون الضريبية والمالية، والأعمال المصرفية. وأعمال هذه الأفرقة ستشكل الأسس الاقتصادية للمرحلة الانتقالية.

ونحن نسعى أيضا إلى تحقيق تقدم في المفاوضات مع الشركاء الآخرين. وتود إسرائيل التوصل إلى سلم شامل يقوم على معاهدات مع كل جيرانها - سوريا والأردن ولبنان - وكذلك مع دول الخليج ودول منطقة شمال افريقيا، ومع كل البلدان العربية والمسلمة الأخرى. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة إحلال السلم باتخاذ موقف يعبِّر عن التغيرات الإيجابية التي حدثت في الشرق الأوسط. فالقرارات التي تستصدر لاستخدامها كسلاح سياسي هي من بقايا الماضي المرير. وقد حان وقت التغيير، ووقت السير إلى الأمام. فلنعتمد قرارات تدعم عملية السلم وإنجازاتها ولنعرب عن الرغبة في مستقبل أفضل.

وفي أعقاب ما ردد هنا أمس، أود أن أضع الأمور في نصابها الصحيح. فقبل ستة وأربعين عاما من تاريخ الأمس، قررت الجمعية العامة إنشاء دولتين على أرض فلسطين، التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، هما دولة إسرائيل ودولة عربية. واليهود الذين كانوا يعيشون تحت الانتداب وافقوا على ذلك القرار، وأقاموا دولة إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. والفلسطينيون، بتأييد من كل البلدان العربية، رفضوا القرار وشنوا حربا على دولة إسرائيل. وعند انتهاء الحرب بعد عام تقريبا، بقيت دولة إسرائيل على قيد الحياة وأخذت تنمو. وأصبح بعض الفلسطينيين مواطنين لإسرائيل، وأصبح بعضهم مواطنين للأردن التي استولت على الضفة الغربية، وأصبح بعضهم رعايا لمصر، التي استولت على قطاع غزة، وأصبح بعضهم لاجئين في البلدان العربية.

وإني آمل في أن نكون قد تعلّمنا الدروس من الماضي وأننا سننتقل الآن لبناء مستقبل جديد. وإذ نواصل العمل في تنفيذ الاتفاقات، نواجه العديد من المشاكل. ومن أكثر هذه المشاكل حدة، الأعمال الإرهابية المستمرة التي تهدف إلى تقويض عملية السلام وزرع بذور القلاقل والفوضى. وبعض أولئك الإرهابيين يعملون بدافع التعصب الإسلامي المتطرف. والبعض الآخر هم من الخصوم السياسيين لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي بيئة تنعم بالرخاء، لن يجد المتطرفون تأييدا لأنهم إنما يعتمدون على اليأس. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية بالعمل على تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الهياكل الأساسية، وتوسيع المراكز التعليمية والصحية، وبخلق فرص العمل لإتاحة العمل للمزيد من الناس.

وعلى المدى القصير، سيجري تمويل الخدمات من المعونة الاقتصادية وذلك ريثما يتم إقرار ترتيبات أخرى. وعلى المدى الطويل، ستؤدي هذه المعونة بدور الحافز للنمو والرخاء.

وفي تشرين الأول/اكتوبر، أعلِنت في المؤتمر

الدولي للمانحين المعقود في مدينة واشنطون تعهدات لأغراض التنمية في الأراضي تبلغ قيمتها بليوني دولار. وقد أنشأت الأمم المتحدة فريق عمل رفيع المستوى لتحقيق هذا الهدف. ووكالات الأمم المتحدة تقوم بأعمال ممتازة في الأراضي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عمل على تحسين الهياكل الأساسية وشبكات الري وأنشأ ميناءً للصيد في غزة. ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أنشأت عيادات ومستشفيات، وهي تقوم بأعمال محمودة لصالح الأطفال. ولكن بوسع الأمم المتحدة أن تفعل المزيد. وأكرر هنا نداء رئيس الوزراء رابين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يضاعف ميزانية الوكالات التي تعمل في الأراضي وأن يضاعف جهد الأمم المتحدة.

ونناشد أيضا البلدان والمنظمات التي وعدت بتقديم المعونة الاقتصادية أن توفي بتعهداتها، فالوقت ثمين. وقد تعهد الفلسطينيون بتحمل مسؤوليات ضخمة. وهم يواجهون تحديات هائلة. والمساعدة الدولية حاسمة ولكنها وحدها لا تكفي. ويعلم الفلسطينيون أن عليهم أن يهيئوا بأنفسهم البيئة الاقتصادية التي تؤدي إلى النمو وتصون الرفاه.

وهناك رد على مسألة فلسطين. وهذا الرد وارد في إعلان المبادئ وفي تنفيذه، ويجب أن يُترك حسم الأمر للأطراف المعنية.

إن الأمم المتحدة والدول الأعضاء عليها مسؤولية تاريخية في دعم هذا الاتفاق. فلتساعدوا الفلسطينيين على مواجهة التحديات الضخمة، ولتشجعونا جميعا على البقاء على مسارنا. لتعبّئوا الموارد، ولتزيدوا الاستثمارات، ولتتجنبوا صرف الأنظار، ولتتحاشوا العبارات الطنانة، ولتهيئوا بيئة سياسية واقتصادية إيجابية.

لتساعدوا صانعي السلام على صنع السلام بأنفسهم.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية):
تنظر الجمعية العامة في دورتها الحالية في قضية فلسطين في ظل خلفية من التغييرات العميقة سواء على الساحة الدولية أو على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي ذاته. فابتداءً بانتهاء الحرب الباردة والانتقال من المواجهة إلى التعاون بين الدول إلى توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، والذي من المفترض أن يبدأ تنفيذه خلال الأسبوعين القادمين. ولذلك فإن مناقشة القضية الفلسطينية في هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة.

وها نحن نرى أن كل هذا يهيّئ مناخا مواتيا لمضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة فلسطين التي هي محور الصراع العربي - الإسرائيلي. والحقيقة الهامة اليوم هي أن المجتمع الدولي قد توصل الآن إلى إجماع على المبادئ الرئيسية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط، وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتنفيذها، وبصورة خاصة حقه في تقرير المصير.

لقد رحبت بلادي بعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي بدأ في مدريد، وبالمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أعقبته. ولكننا نشعر بقلق إزاء استمرار تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد طالعتنا صحف يوم الجمعة الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بأخبار عن اتساع دائرة العنف بين الشرطة الإسرائيلية والسكان المدنيين وإصابة ٣٧ فلسطينيا بجراح. هذا ويستمر السكان المدنيون في الأراضي المحتلة في تكبد خسائر كبيرة بسقوط القتلى والجرحى من جراء الأساليب، المتسمة بالقسوة والعنف بما يفوق حد التناسب، التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية لقمع الانتفاضة الشعبية. هذا بالإضافة إلى استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وتشديد القبضة الحديدية على المصادر المائية والموارد الطبيعية، وعرقلة أي نشاطات فلسطينية اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها.

ويشكل مصدر قلق واهتمام رئيسي لنا قرار المحكمة العليا الإسرائيلية باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة دولة إسرائيل وإخضاع جميع ما يجري فيه من أعمال الترميم والصيانة إلى قانون التخطيط والبناء وقانون الآثريات الإسرائيلي.

ونحن نتساءل كيف تقدم إسرائيل على إصدار هذا القرار الخطير وسط أجواء الانفراج السياسي النسبي التي سادت بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني -

الإسرائيلي في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. إننا نتوقع من إسرائيل اتخاذ إجراءات لدعم هذا الاتفاق، وبناء جسور الثقة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. غير أن كل هذه الإجراءات الإسرائيلية تشير إلى نتائج سلبية ستترتب عليها.

ومما يؤسف له أن تقارير شتى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات واللجان الخاصة هذا العام - شأنها شأن تقارير الأعوام السابقة - لا تدع أي مجال للشك فيما يتعلق بالصعوبات التي لا يزال الشعب الفلسطيني يعانيها. إننا مقتنعون بأن عملية السلم ينبغي أن تقترن بتدابير لبناء الثقة من شأنها أن تخفف من حدة التوتر وتحسن المناخ العام في المنطقة، وتقلل من الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في بلاده.

وإلى أن تتحقق تسوية شاملة، سيبقى أمن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة مصدر قلق للمجتمع الدولي. لذلك فإن تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين في وقت الحرب أمر في غاية الضرورة. لقد قام مجلس الأمن في كل من قراراته ذات الصلة بإعادة التأكيد على أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين تنطبق على الأراضي المحتلة. ولقد أحاط الأمين العام مجلس الأمن الموقر في تقريره بأنه سيطلب من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي أكبر هيئة للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، أن يتولى زمام المبادرة وأن يقوم على وجه التحديد بتقوية مهمة رصد ومراقبة الحالة فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما ذكر الأمين العام في تقريره أنه من الضروري مواصلة لجنة الصليب الأحمر الدولية القيام بدور هام إذ أنها تضطلع بموجب المادة ١٠ من اتفاقية جنيف الرابعة بمسؤولية خاصة تجاه حماية المدنيين. لقد آن الأوان لتحقيق هذا.

إن قضية فلسطين هي أساس الصراع في الشرق الأوسط، المستمر منذ قرابة نصف قرن. ولقد أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها تقريبا. وقبل أن تحتفل الأمم المتحدة بمضي نصف قرن على تأسيسها، ينبغي لها أن تتأكد من أن الشعب الفلسطيني يتمتع بحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية، وإلا فإننا سنحتفل بالذكرى الخمسين لوجود القضية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أكرر أمل بلادي في أن تتعاون الأطراف المعنية في اتباع نهج تدريجي لإظهار النوايا الحسنة وإزالة الشكوك وتوليد الثقة فيما بينها. وستقوم متى تم إحراز تسوية سلمية بدعم عملية بناء السلم والانتعاش الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

السيد عوض (الجمهورية العربية السورية):
لقد فعلت بلادي كل ما في وسعها لايجاد حل عادل لقضية فلسطين استنادا الى مبادئ الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد كانت آخر محاولاتها المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، إذ عملت بروح من المسؤولية من أجل تحقيق أهداف هذا المؤتمر والوصول الى حل عادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي، وذلك عن طريق الالتزام بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بكامل عناصرهما، وعلى الجبهات الفلسطينية والسورية والأردنية، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) دون قيد أو شرط، واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتأكيد على ربط المرحلة الانتقالية والنهائية في المسار الفلسطيني بما يضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم شرعية الاستيطان الاسرائيلي في أي جزء من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس والجولان، وحق جميع الأطراف المتساوي في الأمن والسلام.

لقد قامت عملية السلام وتواصلت على مرأى ومسمع دول العالم قاطبة، ووفق قرارات الشرعية الدولية وعلى أساس الصيغة التي حددها مؤتمر مدريد، فكانت الجولات الإحدى عشرة من محادثات السلام تسير بهذه الآلية الرسمية والشرعية المتفق عليها بين الأطراف المعنية وراعيي المؤتمر، الى أن ظهر فجأة اتفاق غزة - أريحا السري الذي خرج على عملية السلام طوال العامين الماضيين، وقضى عمليا على مفهوم الحل الشامل والأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد باستباق أي تقدم على المسارات الأخرى.

ورغم إدراكنا أن اتفاق أوسلو قد تم بين طرفين بمعزل عن عملية السلام وخارج إطار المحادثات ومرجعيتها، فإن المسؤولين الاسرائيليين أصروا على تسويق هذا الاتفاق وكأنه السلام الموعود

الذي سيضع المنطقة نهائيا على أعتاب الأمن والاستقرار. ولذلك فقد مارست اسرائيل حملة مضللة لم يسبق لها مثيل لإقناع الرأي العام الدولي بأن الصراع في الشرق الأوسط قد انتهى وأن السلام قد حل في ربوع المنطقة، وأخذت اسرائيل توجه أبواقها الإعلامية باتجاه الوعي العربي لإيهامه أن القضية الفلسطينية قد حلت ولم يبق هناك داع لاستمرار العداء العربي لاسرائيل، ولذلك فلا بد من الشروع فورا في إلغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل.

نحن في سورية لا نعتقد أن هذا الاتفاق سيؤدي الى الحل العادل والمنشود للقضية الفلسطينية الذي يشمل بناء الدولة الفلسطينية وحق العودة والسيادة على القدس. إن هذا الاتفاق لن يقدم للفلسطينيين إلا حكما ذاتيا محدودا يسوده الغموض ويفتح باب التأويلات على مصراعيه في المستقبل لصالح اسرائيل، وقد رهن هذا الاتفاق المستقبل الفلسطيني في عبارة فضفاضة هي "الوضع الدائم"، وهو لا يحوي بالضرورة الآفاق السياسية للمطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذه أمور لا ينكرها إلا مكابر.

إن اتفاق غزة - أريحا لا يقر بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ولم يتعرض لأهم القضايا في الصراع العربي - الاسرائيلي كقضايا الحدود وحق العودة والقدس ومستقبل المستوطنات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن أحدا لا يعرف تماما ماذا تعنيه كلمة أريحا، هل هي مدينة أريحا أم قضاء أريحا أم لواء أريحا؟ وبالمناسبة فإن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تعتمد خارطة رسمية لها، والسبب بالتأكيد لا يكمن في نقص الوسائل الضرورية لانجاز ذلك. لقد ضمن الاتفاق لاسرائيل عدم انسحابها الى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ ومكنها من الاستيلاء على ما تشاء الاحتفاظ به من الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وأن تدع المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية وشأنها، وهي في حقيقة الأمر تفضل الاستغناء عنها.

لقد تجاهل الاتفاق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل من أرضهم وبيوتهم، وهي حسب المنطق الاسرائيلي مسؤولية عربية ويجب على العرب وحدهم إيجاد حل لها، وان اسرائيل ليست معنية بها. ولذا فهي ترفض تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ القاضي بإعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم والتعويض على من لا يرغب بالعودة، بحجة أن الأرض ستضيق بهم، بينما تستمر اسرائيل في الوقت ذاته بدفع مئات الألوف من المهاجرين اليهود الجدد للاستيطان في هذه الأرض نفسها.

لقد ألغى هذا الاتفاق الدور الدولي في المفاوضات السلمية الدائرة الآن بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وما كان يفرضه من دعم ورقابة. وأن نقل المفاوضات السلمية الى مكان بعيد عن هذه الرقابة الدولية قد حقق لاسرائيل مطلبها الأول بنقل المفاوضات الثنائية الى منطقة الصراع، قبل الاتفاق على تحديد الدور الفلسطيني، لتتاح لها الفرصة لفرض مسار تفاوضي جديد بين العرب واسرائيل والانفراد بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

وحتى في مجال تطبيق الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، فقد فسر الاسرائيليون بالأمس، وباجتماع طابا، أن انسحاب القوات الاسرائيلية من القطاع وأريحا لا يعني إلا إعادة توزيعها فقط، كما هددوا بإقامة جدار كهربائي حول القطاع. وعادوا منذ يومين لإطلاق النار بصورة جماعية على الجماهير الفلسطينية في غزة. وقالوا بأنه من المتعذر عليهم تنفيذ الانسحاب في الوقت المحدد في الاتفاق. وأكثر من ذلك فقد قال بالأمس وزير الشرطة الاسرائيلي السيد موشي شاحال إن الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية سيكون باطلا اذا فاز المعارضون الفلسطينيون في انتخابات مجلس الحكم الذاتي.

رغم جميع سلبيات هذا الاتفاق، فإن سورية لم تعارضه ولن تعرقله، لكنها لا تؤيده، وتركت للشعب الفلسطيني ومؤسساته مسؤولية الحكم عليه واختيار ما يناسبه. وموقف سورية نابع من الحرص على عملية السلام وعلى هدفها المتمثل في إقامة السلام العادل والشامل، فضلا عن حرصها على الوصول الى حلول تحمل في ذاتها مقومات البقاء والاستمرار والابتعاد عن الحلول والاتفاقيات التي تحمل في داخلها بذور نزاعات مقبلة.

لقد أكدت الدول العربية في بيانها الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي هو خطوة أولى ذات أهمية باتجاه الحل الشامل، ويجب أن يستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات تضمن انسحاب اسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل ومن

الأراضي اللبنانية، إيمانا من مجلس الجامعة العربية بأن السلام الدائم لا بد أن يكون شاملا وعادلا ومستندا الى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والشرعية الدولية.

إن سورية التي ارتبط تاريخها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني لا تزال عاقدة العزم، أكثر من أي وقت مضى، على مواصلة العمل من أجل إقامة السلام العادل والشامل الذي يكفل انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة.

السيد عبد الغفار (البحرين):

منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٦٤/٤٧ بشأن القضية الفلسطينية خلال العام الماضي، حدثت تطورات إيجابية فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد توجت تلك التطورات بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بواشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

إن البحرين تعتبر توقيع إعلان المبادئ خطوة هامة في مسار حل القضية الفلسطينية، ومرحلة أولى على طريق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، وللنزاع العربي الاسرائيلي. ونود أن نؤكد على ضرورة تنفيذ نصوص ذلك الاتفاق خاصة مع الموعد المقترح لبدء انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في غضون الأسابيع القليلة القادمة. وإن ما يقال بشأن إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا لن يعتبر بحد ذاته تنفيذا لنصوص ذلك الاعلان.

ونود التأكيد أيضا على أن تنفيذ إعلان المبادئ يجب أن يكون هدفه تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة. وأما الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقا للموعد المقترح وما سيتبعه من انتخابات وفقا لما تم الاتفاق عليه، فتلك أمور ينبغي النظر اليها كخطوات لا بد من التقيد بها بغية تطبيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وتحقيق متطلباته العادلة.

بالرغم من إرجاء المفاوضات بشأن التسوية النهائية الى موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وفقا لإعلان المبادئ، إلا أنه يجب تكثيف العمل الدبلوماسي لإنجاح تلك المفاوضات. ونعتقد انه من الضروري إعلان النوايا الحسنة تجاه تلك المسائل لبناء جو من الثقة المتبادلة. وفي اعتقادنا أيضا انه ينبغي التركيز على الأهداف التالية لضمان إنجاح أية تسوية سلمية:

أولا، أن يكون هدف الإعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ثانيا، حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وخاصة الفقرة الحادية عشرة منه، والتي تنص على حق العودة للاجئين والتعويض لمن لا يرغب في العودة منهم.

ثالثا، ضرورة قيام اسرائيل بالتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تم تأكيد انطباقها على الأراضي العربية المحتلة من قبل المجتمع الدولي.

رابعا، تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

خامسا، ضمان ترتيبات أمنية لجميع دول المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

سادسا، تجريد منطقة الشرق الأوسط من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وتطبيق ذلك على اسرائيل حتى لا تظل ترسانتها النووية مصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على أن السلام الذي تنشده شعوب منطقة الشرق الأوسط يجب أن يرتكز أساسا على الحل العادل للقضية الفلسطينية. ونود أيضا التأكيد على موقف البحرين المساند لقضية استقلال الشعب الفلسطيني وإقامة دولته فوق ترابه الوطني. كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أذكر بأهمية حل جميع المشاكل المستعصية من خلال تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن جمهورية تنزانيا المتحدة ومراقب منظمة المؤتمر الإسلامي قد طلبا السماح لهما بالمشاركة في المناقشة بشأن هذا البند.

بالرغم من أن قائمة المتكلمين قد أقفلت صباح الأمس، هل لي أن أسأل الجمعية العامة ما إذا كان هناك أي اعتراض على إدراج إسمي جمهورية تنزانيا المتحدة ومراقب منظمة المؤتمر الإسلامي في قائمة المتكلمين؟

لا يبدو أن هناك اعتراضا, ولهذا يدرج إسما جمهورية تنزانيا المتحدة ومراقب منظمة المؤتمر الإسلامي في القائمة.

هل لي أن أذكر الوفود، مع ذلك، بأن يتابعوا عن كثب الإعلانات التي تصدر بشأن إقفال قوائم المتكلمين، كي يتسنى لنا التخطيط السليم لمناقشاتنا.

السيد عبادي (اليمن):
ليست هذه هي المرة الأولى التي تناقش فيها الجمعية العامة موضوع القضية الفلسطينية، فلقد وقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمام هذا الموضوع طوال العقود الأربعة الماضية وأصدرت العديد من القرارات بشأن هذه القضية، إلا أن ما يميز هذه الدولة ويبرز أهميتها انها جاءت بعد توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطون على اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ولقد شكل توقيع هذا الاتفاق والاعتراف المتبادل فصلا هاما في تاريخ القضية الفلسطينية وتاريخ الصراع العربي الاسرائيلي في المنطقة. فهو أول اعتراف رسمي اسرائيلي بهوية ووجود الشعب الفلسطيني على أرضه وبمنظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا أثبت الشعب الفلسطيني قدرته على خوض نضاله الوطني بمختلف الوسائل، بما فيها قدرته على صنع السلام عن طريق التفاوض، فاعترف بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لحل النزاع.

إن الترتيبات البطيئة للانسحاب توضح لنا أن اسرائيل لا يبدو أنها تمهد بشكل عملي لانسحاب شامل لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا قبل ١٣ من شهر كانون الأول/ديسمبر القادم من هذا العام، وانها لا تعد لأي ترتيبات ملموسة ومنظورة وسريعة لنقل السلطة بطريقة عملية الى السلطة الوطنية الفلسطينية، بل على العكس انها تعمل على إعادة توزيع وانتشار قواتها العسكرية وتثبيت مستوطناتها في الأراضي العربية المحتلة.

ولا شك أن هذه أول تجربة حقيقية مع مسألة الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وعلى اسرائيل أن تؤكد على مصداقية نواياها، وتثبت نجاحها في الاختيار الذي وضعت نفسها أمامه، وذلك من خلال مواقفها في عملية المفاوضات الجارية والقادمة، وجلائها عن جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها هضبة الجولان والجنوب اللبناني، وقبولها بقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

إن الهروب الاسرائيلي من الإقرار والالتزام بنود الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع هو هروب من السلام الذي يواصل المسؤولون الاسرائيليون الحديث عنه منذ أن أقيمت دولة اسرائيل. أما على الجانب الفلسطيني، فإنه قد قبل السلام، السلام القائم على العدل، وإن كان هذا السلام حاليا لا يعطي الفلسطينيين كامل حقوقهم. وان على اسرائيل أن تدرك بأنه لا يمكنها أن تعيق عملية السلام الجارية والروح الجديدة التي يعيشها العالم اليوم، لأن العرقلة، والمماطلة، والتشبث بأرض الميعاد، لم تعد من العوامل القابلة للتحجج بها من قبل اسرائيل. فالعالم كله يسعى ويعمل من أجل السلام العادل والشامل الذي يرضي كافة الأطراف. وانه في حالة انسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، فإن ذلك سيكون البداية الفعلية لإحلال السلام في المنطقة الذي لطالما تعطشت إليه شعوب المنطقة. ولكي يستطيع هذا السلام أن يصمد وأن يشق طريقه في هذه المنطقة، التي عانت طويلا من ويلات الحروب والصراعات المتواصلة، لا بد له أن يبدأ قويا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الدعم العالمي للفلسطينيين، وخاصة المادي منه، بحيث يمكنهم من مواجهة التحديات التي تواجههم في طريق ترسيخ وبناء الهياكل الأساسية لدولتهم الناشئة واقتصادها الذي عانى من الانهيار كنتيجة طبيعية لاحتلال دام أكثر من أربعة عقود. فعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم بسخاء لهذه الدولة الناشئة متى ما بدأنا بالفعل نلمس بزوغها.

فالمرحلة الجديدة التي يعيشها عالمنا اليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء تشكل نظام عالمي جديد لا مجال في ظله للحروب والصراعات، تقتضي أن يسود السلام الشامل منطقة الشرق الأوسط على أسس عادلة ووطيدة حتى تتمكن شعوب هذه المنطقة من توظيف إمكانيات أقطارها في تنمية مجتمعاتها والارتقاء بمستوياتها المعيشية.

ولقد أثبتت التجارب إن الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط لا يتحققان ولا يقومان بين العرب واسرائيل إلا بالانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلها اسرائيل عام ١٩٦٧، بما في ذلك الأراضي اللبنانية التي احتلتها عام ١٩٨٢ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن تعيش جميع الدول في المنطقة ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وينبغي التأكيد هنا على أهمية وضرورة مواصلة العملية السلمية في الشرق الأوسط بحيث يتم التوصل الى اتفاق على المسارين السوري واللبناني، بما يكفل عودة هضبة الجولان الى سوريا الشقيقة، وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن تستكمل هذه الاتفاقات بمزيد من الاتفاقات التي تضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل عن كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وعن كل الأراضي العربية المحتلة.

يهمنا أن نشير هنا الى أن المحكمة الاسرائيلية العليا أصدرت خلال هذا الشهر قرارا باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة دولة اسرائيل، وإخضاع جميع ما يجري فيه من أعمال الترميم والصيانة الى قانون التخطيط والبناء الاسرائيلي. إن هذا القرار يعد انتهاكا خطيرا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بوضعية القدس، والتي تعتبر أن أي اجراءات وأعمال ترمي الى تغيير الوضع القانوني لها أو للأملاك المقدسة اجراءات باطلة ولاغية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار ٢٦٧ (١٩٦٩).

إن بلادي تعبر عن قلقها البالغ إزاء هذا القرار الذي يأتي وسط أجواء الانفراج النسبي التي سادت بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ، وأن هذا القرار سيمكن السلطات الاسرائيلية من التدخل الفعلي والمباشر في شؤون المسجد الأقصى، كما أنه يعد انتهاكا صارخا لمكانة الحرم القدسي الشريف، واعتداء على سلطة الأوقاف الإسلامية التي لها كل الصلاحيات فيما يتعلق بأعمال الإنشاءات والترميم والصيانة.

إن هذا القرار يؤكد على أن اسرائيل لم تتخل بعد عن أطماعها التوسعية لابتلاع أجزاء من الأراضي العربية وتهويد القدس.

في الوقت الذي أصبح فيه إعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي في طريقه الى التنفيذ، وبدأت الاستعدادات والتحضيرات لتشكيل اللجان والاجتماعات المشتركة لوضعه موضع التنفيذ، أحبطت آمال الفلسطينيين بتحقيق الأمن إثر أعمال الإرهاب والعنف التي ينفذها المستوطنون اليهود في الأراضي المحتلة. فوكالات الأنباء والصحافة تناقلت خلال الأيام الماضية أخبار قيام المستوطنين المسلحين بهجمات واعتداءات جماعية على المدن والقرى، وإحراق وتحطيم العديد من سيارات ومنازل المواطنين العرب. وتتم هذه الهجمات تحت أعين الجنود الاسرائيليين وبتساهل من الجيش الاسرائيلي مع المستوطنين اليهود الذين يغضون النظر عن مرتكبيها. إن هذه الأعمال تؤكد مدى الحاجة الى وجود قوات دولية لحماية المواطنين الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد، يهمنا، سيدي الرئيس، أن نؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وندعو الى الحماية اللازمة والحقيقية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، وأن على الحكومة الاسرائيلية وقواتها أن توقف عن حملات المداهمة والتمشيط في المدن والقرى لمنازل المواطنين الفلسطينيين، وأن توقف اعتداءاتها ونشاطات واعتداءات المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين، لأن هذه الاعتداءات والممارسات تؤثر سلبا على العملية السلمية الجارية حاليا. كما أن هذه الاعتداءات والممارسات تتعارض وتتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وأن على اسرائيلي أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لاحترام تلك الاتفاقيات.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوم ١٣ أيلول/سبتمبر، شهد العالم حدثا ما كان يمكن تصوره قبل بضعة أسابيع. فقد وقّع زعماء اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مظهرين شجاعة وحكمة عظيمتين، على "إعلان المبادئ "المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في الضفة الغربية وغزة.

ونص الإعلان على مجموعة من الأهداف الطموحة. ومن الأهمية بمكان الآن تحقيق تقدم وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الإعلان. ومن المتوقع اتخاذ الخطوة الملموسة الأولى في أواسط كانون الأول/ديسمبر لدى اختتام المفاوضات المتعلقة بانسحاب اسرائيلي من غزة وأريحا، الذي ينبغي أن يحدث بحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولدى اجراء هذه المفاوضات، ينبغي على الطرفين تجنب إثارة المسائل التي تتجاوز الإعلان أو تتنافى معه.

وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية الأولى عن تقدم هذه العملية، تقع على عاتق الطرفين. ومع ذلك، فطالما

واصلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التدليل على الرغبة في السلام والإرادة السياسية للعمل معا بحسن نية، فإن المجتمع الدولي سيساعدهما في تحقيق أهدافهما. وفي الواقع، فإن مهمتنا الآن تتمثل في ضمان ألا تكون هناك عودة الى الوراء، وأن يكون التقدم الذي أحرز حتى الآن تقدما لا رجعة فيه. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن الشعب الفلسطيني يجب أن يرى دليلا على أن حياته اليومية تتغير نحو الأفضل وأن السلام يمثل فعلا فرقا كبيرا.

وإقرارا بأن التقدم الاقتصادي له أهميته لإحراز تقدم بشأن المسائل السياسية، فقد اجتمع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ممثلون عن ٤٦ بلدا ومنظمة دولية في واشنطون للتأكيد مجددا على التزامهم بتحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في المدى القصير، وإنشاء هيكل للنمو الاقتصادي طويل المدى.

وكما أعلن رئيس وزراء اليابان هوسوكاوا في بيانه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن حكومة بلادي تعتزم المساهمة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار كمساعدة للشعب الفلسطيني خلال العامين القادمين. وتشتمل هذه المساعدة على معونة بشكل منح للأدوية وقروض تساهلية لتطوير البنية التحتية. وبالإضافة الى ذلك، فإن حكومة بلادي قامت بإيفاد فريق الى المنطقة لجمع معلومات تتعلق باحتياجات التنمية وليناقش مع الأطراف المعنيين كيفية دعم جهودهم بأفضل السبل. واليابان منضمة أيضا الى لجنة اتصال متخصصة لضمان التنسيق والتعاون بين المانحين.

وأرى أن من الأهمية بمكان الإشارة الى أن متلقي الإعانة الدولية عليهم أيضا بعض الالتزامات. فلا بد من انشاء نظام يقوم على الشفافية والمساءلة لضمان الاستخدام الفعال وغير السياسي للموارد.

إن السلام بين سوريا واسرائيل لا بد منه لتحقيق سلام شامل. ويجب بذل كل الجهود للتشجيع على تحقيق تقدم ملموس على المسار الاسرائيلي - السوري. وفي حين يستمر الخلاف بين الطرفين حول مسائل أساسية من انسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان وسبل ضمان السلام، فإنني على ثقة بأن البلدين لا يزالان ملتزمين بالتفاوض للوصول الى تسوية.

إن إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية وإحراز تقدم في بناء الثقة على المستوى الإقليمي أمران يعزز كل منهما الآخر. والجولة الرابعة للمفاوضات المتعددة الأطراف - مدفوعة بالتقدم الذي أحرز مؤخرا على المستوى الثنائي - شهدت مناقشات مثمرة للغاية بشأن مشاريع محددة للتعاون الإقليمي.

وفي سياق المفاوضات المتعددة الأطراف، عُقد الفريق العامل المعني باللاجئين مؤخرا في تونس، كما اجتمع الفريق المعني بالبيئة الذي ترأسه اليابان في القاهرة. ونحن نرحب بهذا التطور.

إن اليابان تتطلع الى مشاركة إقليمية واسعة النطاق في المحادثات المتعددة الأطراف. لقد أصرت سوريا ولبنان - بشكل خاص - على عدم المشاركة الى أن تريا تقدما ملموسا في المفاوضات الثنائية. ومشاركة هذين البلدين أساسية لتحقيق تعاون إقليمي فعال.

إن المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف توفر الإطار للعملية السياسية. غير أنها لا يمكنها في حد ذاتها أن تكفل حلا دائما لقضية فلسطين. كما أن التفاعل الاقتصادي الأعمق والأوسع نطاقا في كل أنحاء المنطقة أساسي أيضا. إن بلدان الشرق الأوسط تتشاطر العديد من المشاكل والمزايا. وكلها تحقق كسبا من زيادة التعاون الاقتصادي.

وستواصل اليابان بذل الجهود في إطار عملية السلام الجارية من أجل تحقيق الاستقرار والرخاء في المنطقة.

السيد لي فان بانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن مناقشتنا هذا العام لهذا البند من جدول الأعمال، أي قضية فلسطين، تجري في سياق تطورات هامة في الشرق الأوسط. فالتوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يعد تحولا إيجابيا كبيرا في الحالة في تلك المنطقة. وهذه الخطوة الأولية الهامة في العملية الجديدة تدل على اقتناع أساسي بأن من المستطاع دائما تسوية الصراعات بالوسائل السلمية، وذلك يصدق على الصراعات التي كانت عنيفة للغاية ومطولة.

لقد درس وفد بلادي بعناية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف (A/48/35). إن التقرير يقدم لنا استعراضا شاملا للعمل الهائل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التوصل الى تسوية شاملة عادلة دائمة لقضية فلسطين. وفي هذا الشأن، أود أن أحيي رئيس اللجنة، السفير كيبا بيراني سيسي وشعبة الأمانة العامة المعنية بحقوق الفلسطينيين على إسهاماتهما الجديرة بالثناء الكبير.

لقد ظلت الحالة في الشرق الأوسط لعقود عديدة تثير في أذهاننا دائما صور توتر شديد وصراع جامح. ولايزال المجتمع الدولي يؤيد تأييدا قويا قضية الشعب الفلسطيني العادلة لضمان حقوقه الأساسية والوطنية غير القابلة للتصرف - وأولها الحق في تقرير المصير.

ولعلنا نذكر أننا في العام الماضي، في الدورة السابعة والأربعين، أعربنا بوضوح في القرار ٤٧/٦٤ دال عن ترحيبنا بعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، كما أعربنا عن الأمل الوطيد في أن تؤدي العملية الى إقامة سلام شامل عادل دائم في ذلك الجزء من العالم. ومما يبعث على السرور أن نلاحظ في هذا الصدد أن الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يعتبر تقدما خارقا هاما يهيئ ظروفا مؤاتية للمزيد من التقدم نحو تحقيق تسوية شاملة عادلة دائمة لقضية فلسطين. إنه يوفر خطوات أولى لتحقيق حكم ذاتي فلسطيني، وكما نأمل، لإيجاد آفاق أوسع لقيام علاقات أفضل بين البلدان الواقعة في المنطقة ولرخاء يتقاسمه الجميع في ذلك الجزء من العالم.

إلا أنه، في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أنه لا تزال توجد مصاعب وعقبات عديدة. إن هذه هي البداية فقط - وهي بداية هامة بطبيعة الحال - لمرحلة انتقال صعبة ومعقدة. ولذلك ينبغي زيادة تعزيز الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية للحفاظ على الزخم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم بدوره دعما ملموسا أكثر لعملية السلام التي بدأت تسير في الاتجاه الصحيح.

إن وفد بلادي يشارك في الرأي الذي أعرب عنه كثيرون في هذه القاعة والقائل بأن الأمم المتحدة، التي يتمثل هدفها وفقا للميثاق في صيانة السلم والأمن الدوليين وتشجيع التنمية، ينبغي أن تقوم بدور أكثر نشاطا في عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك في عملية بناء السلطة الوطنية الفلسطينية المستقبلة، وفي تقديم مساعدة إنمائية الى الشعب الفلسطيني في هذا المنعطف الهام في تاريخه. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإننا إذ نثني عليها لعملها الجيد في عام ١٩٩٣، نعتقد أنها ستقدم إسهامات أقيم وأكثر إيجابية للجهود العامة للأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية، وذلك بالقيام، في جملة أمور، بتعبئة الرأي العام الدولي وحشد الجهود لمؤازرة الشعب الفلسطيني الى أن يتم تحقيق التسوية النهائية.

لقد ظلت فييت نام حكومة وشعبا، تتابع عن كثب وبأكبر قدر من الاهتمام تطور الحالة في الشرق الأوسط. ونحن بالاشتراك مع شعوب أخرى في جميع أنحاء العالم، نرحب بالتوقيع مؤخرا على إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ونعتبره تقدما خارقا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وسيساعد هذا، فيما نأمل، على تسهيل إحراز مزيد من التقدم نحو حل سياسي مرض، يقوم حتما على قراري مجلس الأمن (٢٤٢) ١٩٦٧ و (٣٣٨) ١٩٧٣.

بالأمس فقط، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بعث رئيس بلادي برسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة والى رئيس اللجنة والى الرئيس ياسر عرفات أكد فيها مجددا:

> "إن الشعب الفييتنامي ما برح يؤيد دائما قضية الشعب الفلسطيني العادلة ويعتقد اعتقادا راسخا أن الشعب الفلسطيني، بفضل كفاحه الباسل التقليدي وبفضل تعاطف وتأييد شعوب العالم، سيحقق النجاح بالتأكيد تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية."

وقبل أن اختتم بياني، يود وفد بلادي أن يسجل اقتناعه الراسخ والصادق بأنه لا ينبغي لأي من الأطراف المعنيين والمجتمع الدولي، بعد الخطوات الهامة المتخذة أخيرا في الاتجاه الصحيح، أن يعتبروا أن كل شيء على ما يرام أو أن تداعبهم الأوهام بأن المهمة قد اكتملت، وإنما ينبغي لهم أن يواصلوا، بل يضاعفوا، مفاوضاتهم وجهودهم من أجل تحقيق حل نهائي شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط، الذي تمثل قضية فلسطين لبه.

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية):

ترحب بنغلاديش بحرارة بالتبادل الذي تم مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لرسائل الاعتراف، وتوقيعهما على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. إن هذا الفتح الجدير بالثناء في عملية السلام، والذي يعد بقيام تعاون بين الفلسطينيين واسرائيل وجيرانها العرب، سيؤدي، فيما نأمل، الى تطورات ملموسة تعود بالفائدة على جميع الأطراف في المنطقة. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون هذه الاتفاقات أيضا بداية عملية سريعة تتيح في النهاية للشعب الفلسطيني أن يتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره في أرضه. ونأمل أيضا أن تكون الاتفاقات خطوة هامة نحو ضمان سلامة وأمن جميع الدول في الشرق الأوسط.

ولا شك في أن الطريق المفضي الى تحقيق هذه الأهداف المنشودة لن يخلو من قسط من العراقيل المتأصلة في عقود من المواجهة وانعدام الثقة. وبالتالي سيكون التحلي بالتسامح والجلد والصبر في المفاوضات عنصرا حاسما لتوليد الثقة في قلوب الفلسطينيين المجردين من ممتلكاتهم وميراثهم، وللبدء بعملية لأم الجراح التي تسمح لهم بأن يعيشوا حياتهم بكرامة وسلام. ونأمل أن تكون اسرائيل، بثقافتها الديمقراطية، قادرة على ابداء المرونة اللازمة لاختتام جميع المفاوضات بسرعة، مع ضمان عدم حدوث انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وإلا فإن النوايا النبيلة للإعلان ستبقى حبرا على ورق.

إن التقرير الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/48/577)، الذي يغطي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، يعطي صورة قاتمة لم تتغير عن حالة حقوق الإنسان المتردية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وتؤكد هذه الصورة التقارير الواردة في وسائط الإعلام عن الجرائم الاسرائيلية، والوفيات والإصابات الخطيرة التي تحدث لمن يجرؤا على تحدي الممارسات اللاإنسانية أو الوقوف في وجهها. إن الانتفاضة التي نبعت من هذا التحدي قد تركت فعلا في أعقابها آلاف القتلى، من بينهم الطلبة العزل والنساء وحتى الأطفال والرضع.

والأدهى من ذلك، أنه لا تبدو أي بادرة على حدوث أي تناقص في أعداد القتلى حتى بعد الاتفاق. فعندما تم التوقيع على الاتفاق، كان من المتوقع أن تبدي السلطة القائمة بالاحتلال ضبط النفس، ولكن أقل ما يقال عن الحادث الذي وقع مؤخرا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر في قطاع غزة، والذي أطلق فيه النار على أكثر من ثلاثين فلسطينيا أصيبوا بجراح، هو أنه حادث يصعب على المرء تماما أن يصدق وقوعه. ومن دواعي قلقنا أيضا ما يتعرض له آلاف الفلسطينيين من سجن واحتجاز مستمر في ظل ظروف وحشية، لا لسبب سوى اعتراضهم على الاحتلال الأجنبي ومقاومته. إن معدل إطلاق سراح هؤلاء السجناء والمعايير المستخدمة الآن لإطلاق سراحهم تعطينا الأمل في أن تنتهي قريبا معاناتهم الطويلة.

وطوال العقود الأربعة الماضية، ظل اللاجئون الفلسطينيون يعيشون في ظروف صعبة وشاقة. وإن ما تحملوه من شقاء ومعاناة - سواء في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، أو في لبنان وسوريا والأردن - معروف جيدا. ويشير تقرير اللجنة الخاصة الى أن من الأرجح أن حالتهم ستزداد سوءا مع التدهور المتوقع للأوضاع. إن الممارسات غير المشروعة والأعمال اللاإنسانية تشكل انتهاكات خطيرة لا للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن فحسب بل أيضا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأحكام القانون الدولي ذات الصلة الأخرى.

لقد أعلنا مرارا أن قضية فلسطين واللاجئين الفلسطينيين جوهر مشكلة الشرق الأوسط. ونذكر هنا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي يدعو بوضوح الى إيجاد حل فوري وعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يستند الى حقهم في العودة والتعويض. والآن وقد تم إبرام الاتفاق، فلنأمل في إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، وأن المأساة الحزينة التي لاتزال تستحوذ على اهتمام الجمعية العامة في كل سنة - وهي عدم تحقيق عودة اللاجئين وتعويضهم، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) - ستصل الى نهاية إيجابية. ذلك أن الاسرائيليين الذين حصلوا على هذا التعويض من البلدان الأخرى، لا يمكنهم إنكاره على الفلسطينيين.

إن موقفنا فيما يتعلق بمركز القدس ومرتفعات الجولان والأراضي الأخرى معروف جيدا. فسنة تلو الأخرى تؤكد الجمعية العامة ومجلس الأمن في قرارات واضحة على المبدأ الأساسي القائل بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ويحدونا الأمل في أن تحترم اسرائيل القرار الواضح للمجتمع الدولي بالانسحاب من جميع

الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. فإن أية أراضي تبقي عليها اسرائيل بالقوة ستظل تمثل سيف ديموقليس المسلط على عملية السلم في الشرق الأوسط بأكملها. وأكثر من ذلك، ستبقى في النهاية عقبة في طريق إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة وتشكل انتهاكا للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ودعونا نأمل أن تكون القدس نقطة الالتقاء للمحبة والسلم والوئام لجميع الأديان بدلا من أن تكون عقبة بين الأطراف المعنية في الشرق الأوسط.

وترى بنغلاديش أن نتائج اتفاق السلام ستكون ذات مغزى إذا ما أتيحت للشعب الفلسطيني الفرصة لتحسين أحواله وسمح للمناطق المتأثرة بتطوير هيكل اجتماعي - اقتصادي سليم. وهذا لن يكون ركيزة قوية لأمة فلسطينية صحيحة وقابلة للاستمرار فحسب بل سيؤدي أيضا الى تخفيف التوترات، وبالتالي النهوض بقضية السلم والاستقرار. وهنا، نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعم بشكل كامل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بما لديها من كنوز الخبرة، وبقية الوكالات التي تواصل الاضطلاع بدور حيوي في إعمار وتأهيل المنطقة التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضا المناطق التي لجأ اليها الفلسطينيون المشردون في لبنان والأردن وسوريا. ويعطينا تقرير هذا العام عن أنشطة الأونروا صورة مخيفة عن الآفاق المالية للوكالة في عام ١٩٩٣، وخاصة بسبب عدم مسايرة النمو في مستوى الاسهامات للنمو في عدد برامجها وللطلب الأكبر على خدماتها الرئيسية وللارتفاع الملموس في التكلفة. ومن الواضح أن التحديات للأونروا والمسؤوليات الجديدة التي ستتحملها يجب أن يقابلها دعم مالي من المجتمع الدولي. ومن المهم بالتالي أن يضاعف المانحون الرئيسيون للأونروا إسهاماتهم ودعمهم في هذه المرحلة الحرجة، وأن يقدم المانحون هذه الإسهامات في حينها الصحيح. وإن بنغلاديش، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، ستواصل الاضطلاع بدورها المطلوب في عملية السلم وإعادة الإعمار في فلسطين التي دمرتها الحرب.

وفي الاتفاق الأخير نرى أخيرا نقطة تحول في تاريخ منطقة الشرق الأوسط التي ظلت حتى الآن ممزقة بالحروب والتوترات. ونود أن نهنئ صانعي هذا الاتفاق على ما تحلوا به من شجاعة عظيمة وبصيرة نافذة. والآن يجب عليهم أن يبدوا قدرا أكبر من العزيمة والشجاعة لإجراء مفاوضات مستقبلية ستكون في الحقيقة معقدة ومحفوفة بالصعوبات لأنها تتصل بمسائل عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ومركز القدس، ومسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والمسائل الأخرى المتعلقة بالأمن والحدود.

وتأمل بنغلاديش ألا يسمح طرفا الصراع، رغم المصاعب، لهذه الفرصة الفريدة أن تفلت، بل أن يبذلا، بصبر وتفهم، أقصى ما في وسعهما لحل هذه القضايا. واسمحوا لنا بأن نأمل في أن نشهد بابتهاج، قبل مرور وقت طويل، تحقيق حل دائم للمشكلة الفلسطينية وما نتوق اليه من سلم عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. ونعتقد أن هذا سيؤدي الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه لا لشعوب المنطقة وحدها، ولكن أيضا فيما يتجاوزها بالنظر الى ما تمتلكه شعوب الشرق الأوسط من احتياطي هائل من الموارد البشرية، والتكنولوجيا والمادية. هذا هو أملنا بالنسبة للمستقبل.

السيد لافينا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قضية فلسطين أطول المسائل وأقدمها عهدا في تاريخ الأمم المتحدة. ولقد سالت في سبيل حلها دماء كثيرة ودموع غزيرة. بل لقد تبادر الى الأذهان في وقت أو آخر أن العالم أصبح على حافة مواجهة تؤدي الى محرقة نووية حرارية.

ولهذا، تلقت الفلبين بسعادة تامة أنباء عام ١٩٩٣ - أي توقيع إعلان المبادئ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي سبقه تبادل رسالتين بشأن الاعتراف المتبادل.

وقد حيا الرئيس فيدل ف. راموس، في بيان له بهذه المناسبة، رجلي الدولة اللذين جعلا من ذلك الحدث التاريخي أمرا ممكنا: الرئيس ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس وزراء اسرائيل، اسحاق رابين. لقد اعتبر الاتفاق بين هذين الزعيمين الملهمين أهم انطلاقة نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط.

نحن نهنئ باخلاص جميع الأطراف في عملية السلم، بما فيها راعياها، الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك النرويج.

وتلاحظ الفلبين أن الاتفاق ينص على حكم ذاتي فلسطيني مؤقت وأن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ستبدأ عند انسحاب اسرائيل من أريحا وقطاع غزة. وهو ينص على أن مفاوضات تحديد المركز الدائم

ستبدأ في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. وستتضمن المفاوضات مسائل معقدة مثل مركز القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، والمسائل الأخرى التي هي محل اهتمام مشترك.

إن الفلبين، بعد أن تأثرت بهذا التطور، تؤيد بالكامل عملية السلم، ليس بين الفلسطينيين والاسرائيليين وحدهم، ولكن أيضا بين اسرائيل وجيرانها العرب الآخرين، وبالتحديد، سورية والأردن ولبنان. إن المفاوضات التي بدأت في مدريد هي في الواقع مفاوضات شاقة ومليئة بالصعاب، ولكن العملية لا يمكن إلا أن تؤدي الى تسوية نهائية للصراع - تسوية تقوم على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ومن ثم، إننا نشعر بالتشجيع ازاء درجة التقدم المحرز من جانب مختلف الأفرقة العاملة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتفاوض بشأن عدة مسائل صعبة. ونود أن نذكر بصفة خاصة جهود الفريق العامل المعني بمسائل اللاجئين، الذي حاول بنجاح التعجيل بعملية إعادة جمع شمل الأسر الفلسطينية وأكد على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

أن نجاح عملية السلم يعتمد الى حد كبير على الحالة في الموقع. ولهذا، ينبغي أن يوازي تلك التطورات تحسن يلمس في الحياة اليومية لكل من الشعبين. إن الفلسطيني العادي ينبغي أن يكون بوسعه الآن أن يجد عملا يقتات منه، ومنزلا يأويه، وملبسا يستره وسبيلا لتعليم أطفاله وأن يحقق في نفس الوقت توقه العميق المشروع الى أن يكون له وطن. والاسرائيلي العادي ينبغي أن يصبح مقبولا اليوم كجار وأن يشعر بالأمن في وطنه.

وتدرك الفلبين الأهمية البالغة لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة. وإننا نشعر بالامتنان لكون المرفقين الملحقين بالإعلان قد انصبا كليا على مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين الطرفين. ويعتمد السلم الطويل الأجل والاستقرار والرفاه في المنطقة على كيفية تعاون الجانبين في برامج إنمائية مثل برامج استخدام المياه، والكهرباء، والطاقة، والنقل والمواصلات فضلا عن تعاونهما في مجالات التجارة، والصناعة، وحماية البيئة، والاتصالات وما الى ذلك. وقد أشار ممثل اسرائيل الى هذا التنسيق في بيانه اليوم.

ومن البديهيات أن رفاه أي من الجماعتين يعتمد على رفاه الجماعة الأخرى. ولهذا، يسعدنا أن نلاحظ أن أعضاء المجتمع الدولي قد تبرعوا بسخاء للمساعدة في عملية تعمير فلسطين في اجتماع للبلدان المانحة عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر من هذه السنة. ومع أن الفلبين لا تستطيع الاسهام ماليا في هذا المجال، فقد أعربنا عن رغبتنا واستعدادنا للمشاركة في تعمير فلسطين بخبراتنا، على سبيل المثال في المجالات الطبية والهندسية.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بإنشاء قوة عمل تابعة للأمم المتحدة رفيعة المستوى لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وغزة. ونشجع قيام الأمم المتحدة بدور نشيط في عملية السلم في الشرق الأوسط بمجملها، ولا سيما في مساعدة الطرفين على تنفيذ إعلان المبادئ.

في هذه المرحلة البالغة الحساسية من عملية السلم، تعتقد الفلبين أن المفاوضات بين الطرفين ينبغي أن تصحبها تدابير لبناء الثقة. ونحث اسرائيل على قبول تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب. وبالتالي، فإن حقوق الإنسان المملوكة للفلسطينيين والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة ينبغي أن تحترم بدقة. ونحث كلا من الجانبين على الامتناع عن أية أعمال عنف أخرى قد تخرج عملية السلم عن مسارها الصحيح.

ونعرب عن الأمل في أن تكون الممارسات الاسرائيلية الموصوفة في تقريري المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من العرب - وكلاهما يغطي الفترة السابقة لتوقيع الإعلان ممارسات قد أصبحت الآن في خبر كان. وينطبق نفس الشيء على الحالة في المنطقة التي أشار اليها ممثل المملكة العربية السعودية هذا الصباح.

وتدرك الفلبين ادراكا عميقا أن الطريق الذي سيقطعه الفلسطينيون وغيرهم من العرب والاسرائيليون محفوف بالمجهول والمخاطر غير المنظورة. ولكن هذا الطريق يفتح الباب أيضا أمام فرص هائلة. وثمة أمر واحد مؤكد: وهو أن مصير

الشعبين العربي والاسرائيلي مرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه. فكلا الشعبين قد اتخذ القرار الهام جدا وهو محاولة السير على طريق السلم معا. ولا يمكن لأحدهما أن ينجح دون الآخر. ونحن نتمنى لهما الشجاعة والحكمة والمثابرة في رحلتهما الصعبة. وفي نهاية الطريق، سيتوصلان الى تحقيق السلم من أجل أبنائهما - وقد يكون أعظم ميراث لنا جميعا.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي قائلا إن المجتمع الدولي يتطلع الى التوصل الى تسوية نهائية - عادلة وشاملة ودائمة - بين الأطراف في المنطقة تقوم، كما هو غير خاف، على أساس الشروط الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وأعتقد أن رأينا الجماعي هو أن هذا النوع من ترتيبات السلم من شأنه أن يكون الذروة المناسبة لأشد قصص الأمم المتحدة صعوبة وإيلاما، وحتى القصة التي لم تعرف لها الأمم المتحدة مثيلا، ألا وهي قضية فلسطين.

السيد النعمة (قطر):

السيد الرئيس، إنه ليطيب لي أن أقف في هذا الندي الأممي الكريم لأودع أمام الجمعية العامة الموقرة مقولات بلادي عن قضية فلسطين في هذه المناسبة التي تطل علينا كل عام، فهي بلا ريب سانحة طيبة يسعدني أن أتقدم فيها بالشكر الجم الوافر والثناء العميم لسعادة السفير كيبا بيران سيسي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأولئك القوم الدائبين من أعضاء اللجنة على ما أودعوه في تقريرهم من بيان واف، زاخر بالحقائق الجلية، يستحق منا الاطراء الحسن والامتنان العميق عرفانا منا لهم بالجميل وامتنانا لما قاموا به من إحسان في الصنع واتقان في العمل.

وإنه لمن دواعي الارتياح أن تأتي هذه المناسبة متباينة عن غيرها في السنين الخوالي اذ جاءت في أعقاب حدث له ما بعده وهو التوقيع على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، وبين اسرائيل، وبتوقيع هذا الإعلان دخلت القضية الفلسطينية في منعطف تاريخي اتجه بها الى طريق التفاوض بعد أن مهد له الشعب الفلسطيني بنضاله الباسل، توصلا الى إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسوكا (زامبيا).

ولكم عانى هذا الشعب الأبي أشد المعاناة، وظل محروما من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل شعب حر على أرضه، فها هو يتطلع لهذه الاشراقة المرتقبة وإطلالة ذلك الفرج المرتجى.

إن دولة قطر تتابع باهتمام بالغ التطورات الايجابية والمتلاحقة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط تلك التطورات التي فتحت صفحة جديدة للسلام في تاريخ هذه المنطقة، ولقد رحبت دولة قطر، كما تعلمون، بذلك الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، بشأن منح الفلسطينيين الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، وذلك باعتباره خطوة أولى في سبيل التوصل الى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام وبالتالي تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان وجميع الأراضي المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وهذا هو الذي سيؤدي الى ارساء قواعد ثابتة لضمان الأمن في الشرق الأوسط وسيؤدي الى اشاعة روح الثقة والاستقرار في المنطقة ولتغذ في سيرها الدؤوب لبناء حاضرها ومستقبلها القائمين على دعائم التنمية الاجتماعية المتواصلة والتقدم الاقتصادي المستمر لصالح شعوب المنطقة بأسرها.

أراني لا على خطل اذا قلت إن ذلك التغيير الكلي، الذي ألم بسوح العلاقات الدولية، وذلك الانفراج الذي تنفس عنه صبح الإنسانية، وتأتى من جرائه ذلك التحول الأساسي في العلاقات الاقليمية والدولية، قد أتاح بلا ريب سانحة مرتجاه لتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لكي تبدآ من جديد مسيرة العمل على تنفيذ تلكم الاتفاقية.

وتأكيدا لكل هذه المعطيات والمفاهيم السلمية، الناتجة من ارادة الاتفاق والعمل على اتمام مسيرة تحقيق الأهداف القومية للأمة العربية، فإن دولة قطر الى جانب مباركتها وتأييدها لاتفاقية إعلان المبادئ، قد بادرت بمشاركتها الفعلية على أعلى المستويات بحضورها في الشهر المنصرم مؤتمر واشنطن الذي انعقد لتوحيد الجهد الدولي الخير في المساعدة لتنفيذ برامج التنمية وبناء أهم الدعائم للبناء الاقتصادي

المنشود في غزة وأريحا.

لقد بادرت دولة قطر بالترحيب بتوقيع اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل باعتبارها خطوة أولى ومرحلة حاسمة في عملية السلام التي تقوم على مبدأ الأرض في مقابل السلام، وهو المبدأ الذي نرجو أن يهدي عملية السلام الى غايتها المرجوة بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة في مقابل السلام الكامل الذي يعم المنطقة، ويفيض عليها بالخير واليمن بحيث يصبح الشرق الأوسط دارا آمنة عامرة بالسلم والتعايش والتعاون، بعد أن ظل ذلك الشرق الأوسط ردحا طويلا بؤرة للتوتر واللدادة والضغينة والعدوان، مما كان يهدد أمن العالم كله وسلامه.

السيد أييوا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية، وهي المرحلة التي يمكن وصفها بأنها تتسم بتحول من المجابهة الى التعاون، وبتجدد الالتزام بحل الصراعات الإقليمية التي طال أمدها، تجعل وفد بلدي يعتقد بأن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين بات وشيكا.

وفي هذا الصدد، يود وفد نيجيريا أن يسجل اعترافه القوي وترحيبه الكبير بالانطلاقة التي تحققت مؤخرا في عملية السلم في الشرق الأوسط التي بدأت في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وبلغت ذروتها في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بصدور إعلان المبادئ التاريخي بشأن الترتيب المؤقت للحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل. ويحدونا الأمل في أن يتبع هذا التطور تغير جذري في المواقف من جانب أطراف الصراع.

وترحب نيجيريا بتوقيع إعلان المبادئ، وتراه بداية عملية يمكن أن توفر أساسا لشعوب المنطقة للعيش في سلام وفي ظل الاحترام والأمن المتبادلين. ويمثل هذا الاتفاق خطوة كبرى نحو السلم في الشرق الأوسط. لذلك من الحتمي أن ينفذ الجانبان أحكام الاتفاق تنفيذا دقيقا. وتأمل نيجيريا أيضا في أن يتم التوصل الى تفاهم مماثل في السياق العربي - الاسرائيلي.

وقد جعلت التطورات التي تلت ذلك من الضروري لنا أن ننظر نظرة جديدة الى طبيعة المداولات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وبقضية فلسطين خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وعبر السنين، كانت المناقشة بشأن هذين البندين تتسم باختلافات خطيرة في الرأي وتبادل للعبارات الحادة بين شتى الأطراف المعنية في الصراع في الشرق الأوسط وبين المتعاطفين مع كل من الجانبين. وأدى ذلك الى اتخاذ قرارات ومقررات خلال كل دورة من دورات الجمعية العامة، ولكنها لم تنفذ تنفيذا كاملا حتى الآن على الرغم من الموارد الهائلة التي كرست للسعي من أجل التوصل الى حل سلمي للصراع.

وخلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، بدأ تعدد المواقف يتبدد، وإن كان ذلك بقدر لا يكاد يدرك، ويحل محله نهج جديد يتسم بالحذر يجري تطبيقه في مداولاتنا. وقد نبع ذلك بالتأكيد من توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمؤشرات المشجعة التي خرجت من الجولات الأولى لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد باسبانيا برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ومن ناحية الإنجاز الملموس صوب التوصل الى تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط، فإن اتفاقات كامب دافيد لعام ١٩٧٩ هي وحدها التي يمكن أن تقابل الاعتراف المتبادل الذي تحقق مؤخرا بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما تلاه من اتفاق لمنح حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الأراضي المحتلة في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك مع تسارع خطى الأحداث في المنطقة، أصبح هناك من الأسباب مايدعو الى الأمل في التوصل الى نتيجة أكثر إيجابية في المفاوضات بين اسرائيل والأطراف العربية الأخرى في عملية السلم. وفي هذا الصدد، إن المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي المفاوضات التي أدت الى الإفراج عن نحو ٧٠٠ من السجناء الفلسطينيين تطور مشجع للغاية.

إن نيجيريا، باعتبارها مؤيدة تأييدا قويا للتسوية الشاملة والعادلة للأزمة في الشرق الأوسط بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد تمسكت بموقفها الثابت إزاء القضايا قيد النظر. وبالإضافة الى ذلك، إن سجل نيجيريا بوصفها مناضلة متحمسة من أجل إعمال حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية في تقرير المصير غني عن البيان، وقد أبرزته في هذه الحالة عضويتها في اللجنة المعنية بممارسة

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشائها. وفي حالة مماثلة، تفخر نيجيريا بأنها برزت كداعية لعملية الانتقال المتكشفة في جنوب افريقيا، حيث ثبت أن المثابرة والتمسك بالمقصد والاعتدال تعتبر بحق أدوات فعالة في حسم حالة كانت شبه مستعصية على الحل.

وانطلاقا من نفس هذه الروح، روح التفاؤل الحذر حول التطورات في الشرق الأوسط، يرى وفد بلدي أن من الصحيح أن ندعو الى إعادة نظر جذرية في النهج المتبع في المداولات بشأن هذا البند خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويجب أن يزداد تركيز اهتمامنا على تدعيم أنشطة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة المعنية باحتياجات التنمية للفلسطينيين في مركزهم الجديد من الحكم الذاتي. ويجب أن تكون مناقشاتنا أقل حدة وأكثر اتساقا مع حقائق الواقع الجديد. ولكن دعوني أسارع لأوضح بجلاء أن النهج الجديد الذي ندعو اليه يجب ألا يخل بالمواقف المعلنة للدول الأعضاء الأخرى. وعلى أية حال، إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن تطبق بدقة وأن تدعم بقوة. فلنشجع روح الواقعية والتوفيق وتوافق الآراء السائدة الآن في معالجة شتى أوجه الأزمة في الشرق الأوسط. وإني لعلى ثقة من أنه سيكون بوسعنا جميعا أن نكسب من مثل هذا الوضع.

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد سجل الثالث عشر من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ذروة مرحلة واحدة في مفاوضات السلم بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني. وبالتالي إن عملية السلام التي بدأت في مؤتمر السلم في الشرق الأوسط الذي عقد في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بعثت الى الحياة بعد حوالي سنتين من المفاوضات المتقطعة. وقد اضطلعت حكومة النرويج بدور جدير بالثناء في إعداد الطرفين لإجراء مفاوضات مباشرة غير علنية وفي مناخ ولّد الثقة المتبادلة. ومما لا شك فيه أن العالم سيقدم الشكر العميق للسلطات النرويجية لإسهامها القيم في عملية السلم.

لقد تحقق إنجاز هام برسالتي الاعتراف المتبادل اللتين تبادلهما بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ رئيس الوزراء اسحق رابين والرئيس ياسر عرفات، فاعترفت اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود في أمن وسلام، وتخلت عن استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى.

إن إعلان المبادئ التاريخي المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يثبت تثبيتا كاملا الموقف الذي تبنته الأمم المتحدة طوال السنين، وينص الإعلان على أن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

> "... [تتفقان] على أن الوقت قد حان لوضع حد لعقود من المواجهة والنزاع ... [وتعترف] كل منهما بالحقوق المشروعة والسياسية ... [للأخرى] ... [وتسعيان] الى الحياة في تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية عن طريق العملية السياسية المتفق عليها." (A/48/486، ص ٤ ، فقرة الديباجة).

وينص الإعلان على بعض الترتيبات المؤقتة بما في ذلك إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي الى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي هذا السياق، على الرغم من أن المفاوضات جرت خارج إطار الأمم المتحدة، فمن المهم أن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سلمتا بصلاحية قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونظرا لأن الأمم المتحدة قد أسهمت في تحقيق تفاهم من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن إيجاد حل لقضية فلسطين، فينبغي للأمم المتحدة أن تعقد العزم الآن على المساعدة بكل طريقة ممكنة في استمرار النجاح في عملية السلم. ونأمل أن تبين قرارات الجمعية العامة هذه الحقيقة الجديدة.

إن الطرفين اللذين اجتمعا بعد عقود من المواجهة والصراع المرير يستحقان التهنئة ويجب أن نحثهما على التحرك بسرعة الى الأمام لتنفيذ إعلان المبادئ. وينبغي حث الدول الأعضاء الأخرى في الشرق الأوسط على مواصلة المفاوضات لحل جميع القضايا المعلقة، ويجب أن نحث تلك المجموعات التي لا تزال

متشككة ومترددة على أن تقبل الرغبة الحقيقية لجميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط في التنمية السلمية.

ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في تعبئة الموارد اللازمة لإعادة التعمير وإعادة الهيكلة في الأراضي التي ستتحرر وتحكم حكما ذاتيا في القريب العاجل. وفي هذا الصدد نرحب بانعقاد المؤتمر المعني بدعم السلم في الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة بتاريخ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وبالنتائج التي حققها.

ونعتقد أن هذه هي الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تسهم بها في هذا المنعطف في الحالة المفعمة بالأمل التي ظهرت أخيرا في الشرق الأوسط بعد زمن طويل. وهكذا يمكن في نهاية المطاف أن يحسم بطريقة سلمية التهديد الخطير والمعقد للسلم والأمن الدوليين.

وما فتئت سري لانكا ترى أن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي. وقد نادينا دائما بتسوية عادلة ودائمة بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وبإعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في العودة الى دياره.

وتأمل سري لانكا في أن الإرادة السياسية والبصيرة اللتين أبداهما الطرفان واللتين كانتا مفضيتين الى اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ستضعان الأساس لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة سلم واستقرار دائمين وتحقيق مستقبل يبشر بالخير، ويخلو من التوتر والصراع على نحو يحقق المصالح الكبرى للسلم في العالم.

السيد إدريس (السودان):

السيد الرئيس، في هذا اليوم العالمي، بمناسبة النظر في الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، يرى القارئ لوثائق الأمم المتحدة أن قضية شعب فلسطين المكافح قد ظلت قضية ساخنة على جدول أعمال هذه المنظمة قرابة خمسة عقود من الزمان، منذ أن أدرجت في مضابط هذا المنبر في عام ١٩٤٧، وفي ثاني وثالث اجتماع للجمعية العامة بعد إنشائها.

ولكن رغم القرارات الواضحة والعادلة، التي أقرها المجتمع الدولي سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن فإن هذه القضية لم تحظ حتى الآن بحل شامل وعادل ونهائي نسبة للمراوغات والمماطلة التي تتصف بها دولة الكيان الصهيوني في أرض فلسطين العربية المسلمة.

إن قيام الكيان الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط أصبح علامة تاريخية فاصلة، وواضحة في المشاكل والمآسي كافة التي ظلت شعوب تلك المنطقة تعاني منها العام تلو العام. وهي مآس مستمرة ترى فيما يلي: أولا، الاحتلال المستمر لأراضي الغير عبر الحروب الجائرة، والأسلحة الفتاكة والتي بلغت خمس حروب ضروس حيث أفرزت بدورها ظروفا تؤثر على حقوق الانسان الأساسية في تلك المنطقة. ثانيا، تدفقات اللاجئين، التي بلغت جملة أعدادهم أكثر من ٢,٨ مليون نسمة، على الدول المجاورة، تاركين وراءهم ممتلكاتهم المختلفة هروبا من قسوة الحياة، وظروف القتل والاعتقالات الجماعية. ثالثا، انتهاك حقوق الانسان العربي والفلسطيني، خاصة في الأراضي العربية المحتلة في غزة الباسلة والضفة الغربية، والجولان العربية السورية وجنوب لبنان المناضل. رابعا، انتشار المستوطنات الاسرائيلية الاستعمارية في الأراضي العربية مستغلة الموارد الطبيعية التي يملكها أبناء الشعب العربي والفلسطيني، خاصة موارد المياه والأراضي الزراعية وغيرها. حتى أصبح المستوطنون الاسرائيليون يشكلون تهديدا يوميا ومستمرا لأمن وحياة المواطن العربي في تلك المناطق.

إن التطورات السالبة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ قيام الدولة الصهيونية في الأراضي العربية الفلسطينية تعتبر أول لبنة في هدم استقرار تلك المنطقة الاستراتيجية، والإضرار بالمصالح الوطنية والقومية لشعوب تلك المنطقة لصالح تأمين مصالح أجنبية واستعمارية معروفة. ومنذ ذلك التاريخ أصبح أمن واستقرار ومصالح أبناء الشعب العربي والفلسطيني عرضة للانتهاك الدائم والمستمر، ومن ثم لم تجد هذه القضية الانسانية والأخلاقية حلا عادلا ونهائيا، وظهرت منظمة الأمم المتحدة بكامل العجز الواضح، الذي حال دون أن تجد قراراتها أدنى مستوى من التنفيذ، وأصبحت نهبا للمماطلة والتسويق وحبرا فقط على الورق.

ويؤكد هذه الحقيقة أن منظمة الأمم المتحدة، حتى هذه اللحظة، بعيدة عن كل ما يتم من عمليات التسوية والتفاوض الجاري حول هذه القضية. ولكل هذا،

فإن قضية شعب فلسطين أصبحت مثالا واضحا لما بات معروفا في فقه المعاملات الدولية بازدواج المعايير لتنفيذ القانون الدولي، وقرارات المنظمة الدولية ومجلس الأمن، على وجه الخصوص.

إن المتغيرات السريعة التي طرأت مؤخرا على مسيرة القضية الفلسطينية، والتي انتهت مؤخرا بالتوقيع على اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، تعتبر مرحلة هامة وتاريخية للصراع العربي الفلسطيني مع اسرائيل. وأن شعب السودان، الذي ظل، على مر العهود والأيام، سندا للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والاستقلال أوضح موقفه بكل جلاء، منذ اعلان اتفاق المبادئ، وهو موقف يتضح فيما يلي: أولا، أن السودان مع الشعب الفلسطيني ومع كل إجماع يتفق عليه يؤمن له حق تقرير المصير، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني. وعاصمتها القدس الشريف أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين. ويأتي هذا الموقف نابعا من الايمان الصادق بأن الشعب الفلسطيني، كل الشعب الفلسطيني، هو صاحب القرار، والقادر على صيانة حقوقه المشروعة في الحياة الحرة الكريمة التي ينشدها، وفقا للقرارات الدولية المتمثلة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين من مجلس الأمن.

ثانيا، وفي هذا الاطار فإن السودان يؤكد على ضرورة المصداقية في الوفاء بالمواثيق والعهود بين الأطراف، والالتزام بكل ما يتفق عليه، وخاصة أن شواهد التاريخ القريب في القضية الفلسطينية تؤكد على ضعف روح التنفيذ، وممارسات المماطلة والتسويف التي لا تنتهي الى شيء، والتي ظلت تظهر بعد كل توقيع على أي اتفاق مع الجانب الاسرائيلي.

ومن هذه الرؤية فإن السودان يكرر ويظل ينادي بأن السلام العادل للحل النهائي لمأساة الشعب الفلسطيني يجب أن يشمل ما يلي: أولا، الانسحاب الكامل والشامل من الأراضي العربية المحتلة في غزة الثائرة والضفة الغربية المكافحة والجولان العربية السورية، والجنوب اللبناني المناضل. ثانيا، عودة كافة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم، وكفالة التعويض المناسب لمن لا يريد العودة وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. ثالثا، تصفية وازالة كل المستوطنات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. رابعا، ضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية. خامسا، صيانة حقوق الانسان الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة وايقاف عمليات القتل والاعتقالات الجماعية التي ما زالت تمارس على أبناء الشعب الفلسطيني. سادسا وأخيرا، التنفيذ الكامل لحق تقرير المصير لأبناء الشعب الفلسطيني، وقيام الدولة المستقلة في الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

نشهد اليوم تغيرات مشجعة في الشرق الأوسط، فنشهد اتجاهات جديدة تظهر في السعي الى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في تلك المنطقة. ويؤكد وفد بلدي من جديد دعم أوكرانيا المطلق لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت بمؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، بالاضافة الى المحادثات التالية الثنائية والمتعددة الأطراف التي أسفرت عن تقدم مبدئي طال انتظاره في عملية السلام في الشرق الأوسط. هذه الخطوة الأولى صوب حل المشكلة الجوهرية في الصراع العربي - الاسرائيلي، أي القضية الفلسطينية، تتيح امكانيات جديدة في الطريق الى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وترحب أوكرانيا بالقرار الخاص بالاعتراف المتبادل الذي تم التوصل اليه بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما ترحب بالاتفاق التاريخي للحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة وأريحا الذي وقع في واشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر. إن التنفيذ الأمين لهذه القرارات أمر هام للقضاء قضاء نهائيا على الدائرة المفرغة للعنف المستمر والريبة والكراهية المقيتة في الحياة اليومية في الشرق الأوسط.

وتأمل حكومة أوكرانيا أن يصبح اعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الأساس الفعلي لحل القضية الفلسطينية في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فإن تنفيذ هذين القرارين يتيح استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، كما أنه يوفر الأمن لجميع الدول، بما فيها دولة اسرائيل.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لكي يعرب لحكومة اسرائيل وللقيادة الفلسطينية عن تأييد حكومة أوكرانيا للخطوات الواقعية الجسورة التي اتخذاها نحو

تحقيق سلام دائم في تلك المنطقة. إن البناء على هذا التقدم المبدئي الخارق قد يعطي زخما جديدا لعملية السلام. ولئن كنا نرحب بالنتائج الملموسة التي تحققت، فليس بوسعنا أن نتغاضى عن وجود قضايا هامة لاتزال دون حل، مثل وضع القدس، ونكبة اللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والترتيبات الأمنية، والعلاقات مع الدول المجاورة والتعاون معها.

وفي هذا الصدد، هناك دور هام تضطلع به الأمم المتحدة، فعليها أن تواجه المهام العاجلة المتعلقة التي ينطوي عليها تكييف أنشطتها مع متطلبات الواقع الجديد في المنطقة. فإن جهود المجتمع الدولي، والمنظمات الاقليمية، والمشاركة النشطة من جانب الدول، من الأمور الهامة للغاية في ازالة العقبات التي تقف في وجه ايجاد طرائق وآليات جديدة لحل المشاكل المعلقة.

إن أوكرانيا ما برحت تتعاطف دائما تعاطفا قويا مع القضية الفلسطينية وتقدم دعمها بصفة مستمرة الى الكفاح من أجل تحقيق تسوية عادلة في الشرق الأوسط. وأوكرانيا، بصفتها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تؤيد التوصل الى حل لمشاكل المنطقة في أقرب وقت ممكن، وبخاصة مشكلة التنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وترحب بالجهود النشطة للمجتمع العالمي في هذا الاتجاه. ومن الضروري أن نؤكد على الحاجة الى اضطلاع الأمم المتحدة بدور فعال في توفير جميع أنواع المساعدة للشعب الفلسطيني وهو يبني مجتمعه ويعيد إحيائه.

وعلى الرغم من الخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لتحسين الأحوال، لاتزال حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثارا للقلق الدولي. ولعل الانتخابات المقرر اجراؤها في تموز/يوليه ١٩٩٤ تتيح تخفيف حدة التوترات بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتهيئ احتمالات جديدة لاحراز المزيد من التقدم. ولنفس هذا السبب، نناشد اسرائيل أن تطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد ساهمت الأمم المتحدة اسهاما كبيرا في البحث عن سبل ووسائل لتسوية مشكلة فلسطين. ويكفي أن نذكر بالاسهام الضخم من جانب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين. واللجنة تشجع - تحت قيادة السفير سيسي - البحث عن صيغة للسلام يتوفر فيها الاحترام الواجب لحقوق الشعب الفلسطيني.

وختاما، يلاحظ وفد بلدي، مع التقدير، أن الجمعية العامة، وهي تعمل في وئام تام، تود أن تؤدي في دورتها الحالية دورها في تأمين التطورات الايجابية في حياة شعوب الشرق الأوسط. وقد أوجز ببراعة أمس السيد فاروق قدومي وزير خارجية فلسطين هذا الشعور بالوئام الخلاق عندما قال:

> "إن الأمل يحدونا جميعا في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة شهدت حروبا متعاقبة وأريق فيها الكثير من الدماء وشهدت الكثير من أنواع الظلم والاضطهاد. فدعونا نعمل سويا على بناء شرق أوسط جديد خال من أسلحة الدمار الشامل والهيمنة؛ شرق أوسط ينعم بالأمن والاستقرار والحرية بجميع بلدانه وشعوبه؛ شرق أوسط خال من احتلال أراضي الغير بالقوة؛ شرق أوسط بمجتمعات ديمقراطية ومتقدمة ومتطورة وتحترم حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٥، ص ٧)

ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن ترقى الى مستوى تحقيق هذه الأمنية المخلصة.

السيد عبد الله (تونس):

نجتمع اليوم مرة أخرى لننكب على مسألة ظلت ولاتزال تزن بثقلها على الضمير العالمي وتؤثر تأثيرا مباشرا على الأوضاع الدولية، ألا وهي القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

ولا غرو أن تحتل هذه المسألة ذلك الحيز الهام من اهتمام المجموعة الدولية، وهي التي تتعلق بمصير شعب تعرض لأكبر مظلمة في العصر الحديث، واستقرار منطقة حساسة من العالم شهدت أربعة حروب، مع ما تبعها من احتلال ومآس وما جرته من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

على أن المسألة أخذت - أو هكذا نأمل - منحى

جديدا بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل واعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والمتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا.

ولقد تلقت تونس هذه التطورات في إبانها بارتياح، ورأت فيها خطوة أولى وهامة على درب استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه.

وإن ترحيب بلادي بتلك التطورات جاء منسجما مع القيم التي آمنت بها متجاوبا مع المبادئ التي جعلت منها ركائز سياستها الخارجية وفي مقدمتها مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والإيمان بجدوى الحوار والتفاوض في حل النزاعات بالطرق السلمية مع التمسك المطلق بالشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار تتنزل مساندة تونس لمسيرة السلام في الشرق الأوسط منذ انطلاقها في مدريد وتندرج مشاركتها النشيطة في لجنة التوجيه للمفاوضات المتعددة الأطراف وكذلك في اشغال مجموعات العمل المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، ومن بينها مجموعة العمل الخاصة باللاجئين التي احتضنت بلادي اجتماعها الأخير في الشهر الماضي.

على أننا بقدر ما نرحب بالاتفاق المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وندعمه لما يحمله من بوادر انفراج في المنطقة نعتقد ان طريق السلام في الشرق الأوسط يتطلب استكمال خطوات أخرى وهي لعمري خطوات ذات بال، من أجل التوصل الى الحل النهائي للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع في الشرق الأوسط، ذلك الحل الذي لابد أن يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية الأخرى وأهمها حق العودة وإقامة دولة مستقلة على أرضه وعاصمتها القدس وكذلك عودة اللاجئين طبقا للقرار ١٩٤ (د - ٣) الذي ما انفكت الجمعية العامة تطالب بتطبيقه سنويا منذ عام ١٩٤٩.

كذلك وعلى الأمد القصير وتجاوبا مع روح اتفاق واشنطن فإن اسرائيل مطالبة باتخاذ اجراءات ملموسة وعاجلة لاطلاق سراح الأسرى وإعادة المبعدين.

واعتبارا لأن السلم كل لا يقبل التجزئة فإن تونس تؤكد من جديد على أن إحلال سلم عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط وتركيز دعائم الأمن والتعايش بين دولها وشعوبها كافة لن يتأتيا دون انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي السورية واللبنانية تطبيقا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وإذ نبدي ارتياحنا للتقدم الحاصل على المسار الأردني الاسرائيلي فنحن نعتقد أنه لا بد من التقدم كذلك على المسارين الاسرائيلي والسوري الاسرائيلي اللبناني في إطار مسيرة السلام الحالية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

ونحن ندعو اسرائيل الى أن تعرض نهائيا عن السياسات العقيمة الماضية وان تتحلى بالواقعية والجرأة اللازمة وتتصرف بعقلية مفتوحة سواء في تطبيق اتفاقية غزة أريحا أو في الانسحاب من الأراضي المحتلة على كافة الجبهات بما يضع حدا لأكثر من نصف قرن من التناحر والصراع ويضمن لكل دول المنطقة وشعوبها أسباب العيش في كنف الأمن والاستقرار.

من الطبيعي أن تلعب الأمم المتحدة دورها في دفع عجلة السلام أو في المساعدة على تدعيم أسس الاتفاقات المبرمة أو التي ستعقد بين الأطراف المعنية. فالأمم المتحدة هي التي قررت سنة ١٩٤٧ قيام دولتين في فلسطين واحدة عربية وأخرى يهودية، والأمم المتحدة هي التي واكبت مختلف مراحل قضية الشرق الأوسط، والأمم المتحدة هي التي وضعت الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها الحل النهائي. واعتمادا على ذلك فنحن نأمل أن تسهم المنظمة بصفة نشيطة في بناء السلام مع الفرقاء سواء على الصعيد السياسي أو من حيث توفير الأسباب المادية والمعنوية لتعزيز سلطة الحكم الذاتي أولا وإعادة إعمار المنطقة في مرحلة لاحقة.

أما في المجال السياسي ومع الاعتراف بحدوث تطورات إيجابية كما ذكرنا ذلك سابقا فالضرورة تقتضي تأكيد الثوابت الأساسية التي قامت عليها الشرعية الدولية حيال القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط ذلك أن المجموعة الدولية متمسكة بمبادئ الحل الى أن تجد تلك المبادئ طريقها الى الواقع في إطار المفاوضات المباشرة ولا يمكن أن تتخذ مسيرة السلام سببا لعدم تأكيد الأهداف المرسومة في مختلف اللوائح والقرارات التي صادقت عليها

المنظومة الدولية والتي تشكل المرجع القانوني الوحيد للمفاوضات.

وأما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن المجموعة الدولية مطالبة بتقديم الدعم اللازم للسلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة مقتضيات بناء الدولة وحاجيات السكان الأساسية. ولقد كان اجتماع واشنطن مبادرة إيجابية تستحق التنويه والتقدير ولم تتخلف تونس عن المشاركة فيه والتعبير عن استعدادها للمساهمة بقسطها في إعداد الإطارات الإدارية والفنية للشباب الفلسطيني الذي سيتولى مهمة تسيير دفة الادارة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن تونس لعاقدة العزم على مواصلة العمل بكل ما أوتيت من امكانيات على انجاح مسيرة السلام إيمانا منها بأن لا أمن دون عدالة ولا عدالة دون الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وأن منطقة الشرق الأوسط في حاجة الى جهود الجميع من أجل النهوض بشعوبها وتحقيق التنمية الشاملة.

إن البوادر لتحمل على بعض التفاؤل. فعسى أن تأتي الينا الأيام والشهور القادمة بما يؤكد هذا التفاؤل، وعسى أن يتحقق للشعب الفلسطيني من أهدافه الوطنية ما يضمد جراحه ويحيي لديه الأمل في مستقبل جدير بتضحياته الجسيمة، وعسى أن تشهد المنطقة أخيرا ما فقدته لعقود طويلة من أمن واستقرار بعد أن تكون تخلصت من عقلية التسلط والهيمنة لتستفيد من ثرواتها الزاخرة في بناء غد أفضل لأبنائها وللبشرية جمعاء.

ولا يفوتني ختاما سيادة الرئيس أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي قامت به ولا تزال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برئاسة أخينا السفير سيسي حيث كانت خير سند للشعب الفلسطيني في هذا المحفل الأممي وخارجه من أجل إبراز تلك الحقوق وجلب النصر لها.

كما أود أن أشيد بالعمل الإنساني الجبار الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتخفيف عبء الاحتلال على أبنائه.

فلهذه ولتلك خالص الشكر والتقدير مع الأمل في تدعيم أعمالهما الى أن يستعيد الشعب الفلسطيني كامل حقوقه.

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لا تزال قضية فلسطين تعد أطول قضية قائمة منذ انشاء الأمم المتحدة. ولا تزال الممارسات غير الانسانية للقوات المحتلة مستمرة، ولا تزال أرض فلسطين المقدسة خاضعة للاحتلال. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعيش في ظل ظروف مؤلمة نتيجة العقوبات الجماعية المكثفة، مثل فرض حالات حظر التجول والاعتقالات الجماعية التعسفية والاحتجاز الجماعي للمدنيين الفلسطينيين، واغلاق المدارس لمدد طويلة، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، واطلاق النار على الشعب الفلسطيني من جانب القوات المحتلة. والعديد من الوثائق، بما في ذلك تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/48/13)؛ وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/48/35) والتقارير الدورية للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/48/96 و A/48/278 و A/48/577) توضح استمرار معاناة الشعب الفلسطيني من وحشية القوات المحتلة خلال العام الماضي.

ويشعر وفدي بالقلق العميق ازاء تزايد عدد حالات القتل والابعاد والاعتقال وإساءة معاملة المحتجزين. إن عدة آلاف من الفلسطينيين قد قتلوا أو جرحوا منذ بداية الانتفاضة. وتفيد التقارير الواردة من مصادر عديدة أن هناك زيادة في حالات الموت والاصابات الشديدة بين التلاميذ والنساء والأطفال العزل. وتقرير المفوض العام للأونروا (A/48/13) يذكر بأن القوات الأمنية مسؤولة عن موت ٨٠ فلسطينيا من الضفة الغربية، منهم ٨ أطفال و ١٢٠ شخصا من قطاع غزة منهم ٢٨ طفلا. وتقرير اللجنة الخاصة (A/48/557) يشير أيضا الى أن ١١٠، من الـ ٩٢٣ فلسطينيا الذين قتلتهم القوات الأمنية منذ بداية الانتفاضة، قد قتلوا على يد عملاء سريين.

وحالة المحتجزين تبعث أيضا على القلق البالغ. وتشير الوثائق ذات الصلة الى صدور ١٤ ٠٠٠ أمر احتجاز اداري ضد فلسطينيين من الأراضي المحتلة. وتقرير اللجنة الخاصة (A/48/557) يشير الى أن معظم هؤلاء المحتجزين اعتقلوا دون محاكمة لمدة ٦ أشهر.

وفي رأينا أن هذه الممارسات غير الانسانية من جانب القوات المحتلة تستأهل إدانة دولية قوية.

إن حالة حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تستأهل أيضا النظر الجاد. إن المبادئ الأساسية للحرية، بما في ذلك حرية الحركة والتعليم والدين وحرية التعبير، قد انتهكتها القوات المحتلة خلال العام الماضي. وحسبما جاء في الشهادات التي استمعت اليها اللجنة مؤخرا، واصلت السلطات الاسرائيلية فرض حظر التجول واغلاق مناطق بكاملها في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدد تصل الى أسبوعين في المرة الواحدة، ملزمة ما يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص بالبقاء داخل منازلهم. وهذه المعلومة توجد في الفقرة ٨٩٥ من الوثيقة A/48/557. وتقرير المفوض العام للأونروا يشير الى أنه في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٣ سجل ضياع ما نسبته ١٤,٨ في المائة من مجموع الأيام الدراسية في الضفة الغربية و١٦,٤ في المائة من مجموع الأيام الدراسية في قطاع غزة بسبب الاغلاق بأوامر عسكرية وحظر التجول والاضطرابات العامة وغيرها من العوامل. وإذ نتصفح الوثيقة A/48/557، نجد أن التقييدات المفروضة في الأراضي المحتلة قد استمرت كذلك فيما يتصل بحرية التعبير، كما استمر التعرض المتواصل للصحفيين.

كما واصلت قوات الاحتلال توسيع المستوطنات ومصادرة الأرض في الأراضي المحتلة، انتهاكا لجميع القواعد والمعايير الدولية. وتقرير المفوض العام للأونروا يذكر أن أكثر من نصف الأرض في الضفة الغربية و ٤٠ في المائة من الأراضي في قطاع غزة قد صادرتها قوات الاحتلال لأغراض عسكرية وأغراض أخرى. وإن سياسة ضم ومصادرة الأراضي قد الحقت الضرر بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وإن استمرار هذه السياسة، في تجاهل صارخ للحقوق المشروعة للفلسطينيين، يوجد مناخا من عدم الاستقرار في المنطقة.

إن الاستمرار في احتلال فلسطين يشكل في ذاته انتهاكا للقانون الدولي. وفي رأينا أن الحل الدائم والعادل والشامل إنما يتمثل في الاعتراف بجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق جميع اللاجئين في العودة الى ديارهم وانشاء دولة مستقلة في فلسطين وفي تنفيذ هذه الحقوق. إن الاتفاقات الاخيرة في المنطقة لن تؤدي الى الاستعادة الكاملة لجميع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يؤيد ممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة.

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن رؤيا الشرق الأوسط الجديد التي شاركنا فيها قائد بعثة فلسطين الدائمة، السيد فاروق قدومي، في خطابه في بداية المناقشة العامة بشأن هذا البند بالأمس، هي رؤيا طالما حلم بها الكثيرون من الناس لكنهم، سوى قلة قليلة لم يحلموا بأن تتحقق هذه الرؤيا أثناء حياتهم. ذلك أن مشكلة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص قضية فلسطين التي هي السبب الأصلي لهذه المشكلة، ظلت واحدة من أصعب إن لم تكن أصعب المشاكل التي تعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهده لحلها. إنها مشكلة استعصت على الحل لما يقرب من ٥٠ عاما.

ومنذ اللحظة الأولى للتقسيم في عام ١٩٤٧ تحطم أمل المجتمع الدولي في مستقبل من السلم والتعاون بين الدولة الفلسطينية ودولة اسرائيل. إن المجتمع الدولي في سعيه الى تحقيق أماني شعب في أن يكون له وطن خاص به، قد أوجد عن غير قصد ظروفا انتهكت فيها الحقوق والحريات المشروعة لشعب آخر وأنكرت عليه فيها أمانيه المشروعة.

إن إعلان الاعتراف المتبادل من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل في واشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت قد لقيا لذلك ترحيبا، عن جدارة، باعتبارهما يمثلان طفرة كبيرة في مفاوضات الشرق الأوسط. وقد أصبح بوسع المجتمع الدولي الآن أن يعود الى رؤيا عام ١٩٤٧. إن قيام دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية جنبا الى جنب، وقيام التعاون بين شعبيهما على خلق مستقبل حافل بالأمل والازدهار لنفسيهما، قد أصبح الآن احتمالا واقعيا في الشرق الأوسط. وينضم وفدي الى الذين تقدموا بالتهانئ الى القادة في اسرائيل وفلسطين على الشجاعة التي أبدوها باتخاذهم القرارات الصعبة التي جعلت بالإمكان إبرام الاتفاق التاريخي الذي تم توقيعه في واشنطون في أيلول/سبتمبر.

وكما لاحظ وزير خارجيتنا في بيانه أمام الجمعية أثناء المناقشة العامة، فإن الخطوة الأولى هي دوما أصعب الخطوات. ونحث قادة اسرائيل وفلسطين

على الاستفادة من الزخم الذي تولد عن اتفاق أيلول/سبتمبر للتحرك بسرعة صوب تنفيذ أحكامه. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تشير الى أن عملية انسحاب القوات الاسرائيلية قد تتأخر. ونحث على بذل كل ما يمكن لتجنب تأخير البدء في عملية الانسحاب. فلدى كلا الطرفين العديد من العناصر التي لا ترغب في الاتفاق والتي ترحب بانهياره، بل التي تستغل كل فرصة لتحطيمه. وتأخير البدء في عملية سحب القوات سيكون فرصة سانحة لذلك تماما. ولنفس السبب نحث على بذل كل جهد لاكمال الانسحاب في فترة الأشهر الأربعة المتوخاة في الإعلان.

ونرحب بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين الذي أعلنته اسرائيل منذ توقيع الإعلان ونحث على الاسراع بإطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الباقين. ومن المؤسف، كما جاء في مقالة في العدد الصادر اليوم من صحيفة نيويورك تايمز، أن العنف مازال قائما في الأراضي المحتلة، ومازال يرهق العديد من الأرواح البريئة من الفلسطينيين واليهود على حد سواء. ونحن نحث الجانبين على أن يفعلا كل ما يمكن فعله لكبح العنف وإنهائه. ونحث اسرائيل على وجه الخصوص أن تنهي عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين.

لقد أعطى الطرفان نفسيهما فترة ثلاث سنوات يقومان خلالها بالشروع في معالجة المسائل الصعبة والمعقدة المتمثلة في مركز القدس ومستقبل المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة ومسألتي اللاجئين والحدود. ومع أن رغبة الطرفين في تناول المسائل الأعجل أولا هي رغبة مفهومة، فإنه ينبغي تجنب إغراء إبعاد تلك المسائل عن الأنظار وتركها في خلفية الصورة. فإن أهميتها وتعقدها يتطلبان أن تبقى باستمرار قيد النظر.

إن الحل المبكر لمحنة جموع اللاجئين الذين ما برحوا يعانون في المخيمات طوال سنين عديدة، سيساعد على إزالة فتيل الاشتعال من قنبلة موقوتة خطيرة، وذلك في الأراضي المحتلة بصفة خاصة وفي الشرق الأوسط عموما. ولقد ذكرنا السيد قدومي بالأمس بأن الأمم المتحدة قد اتخذت عبر السنين مواقف إزاء جميع هذه المسائل. وإذ تمضي المفاوضات فإن واجبنا سيكون لفت انتباه الأطراف باستمرار الى ما أعلنه المجتمع الدولي بشأن هذه المسائل. ومن ذلك مختلف قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن كفاح الشعب الفلسطيني كان كفاحا يغلب عليه الطابع السياسي. وبالتقدم المحرز الآن على الجبهة السياسية، آن الأوان لإيلاء الانتباه للمهام الملحة المتمثلة في التعمير والتنمية بغية تمكين شعب فلسطين الذي طالت معاناته من اللحاق بما فاته في ركب التنمية. ولهذا فإننا ننضم الى المناداة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ودعم جهوده لتحقيق تطلعاته صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام والمؤتمر الأخير الذي انعقد لمؤازرة السلم في الشرق الأوسط في واشنطون، في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ من أجل تعبئة المساعدة والدعم لإعمار وتنمية فلسطين. ونحث مجتمع المانحين على الإسهام بسخاء في هذه الجهود.

لقد كانت قضية فلسطين تعتبر على الدوام لب الصراع العربي - الاسرائيلي. والصراعات بين اسرائيل من ناحية، وبين الأردن وسورية ولبنان من الناحية الأخرى، قد تولدت عن قضية فلسطين. ولهذا يفترض دوما أن حل قضية فلسطين سيفتح الآفاق أمام ايجاد حلول لهذه المشاكل الأخرى. ونرحب بما يبدو حدوثه من التحرك صوب حل المشاكل الأخرى مسايرة للتقدم المحرز بشأن قضية فلسطين. نرحب بالدلائل على حدوث تقدم صوب ايجاد حل للصراع بين اسرائيل والأردن، ونهنئ قادة البلدين على شجاعتهم وبُعد نظرهم. ويحدونا وطيد الأمل في أن نرى تقدما مماثلا عما قريب في حسم الصراعين الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي - اللبناني.

لقد قطع طرفا الصراع في الشرق الأوسط شوطا طويلا في هذه الأعوام الـ ٤٦ الماضية منذ تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، من موقف الحرب وتبادل الاتهامات الى فترة "اللاحرب واللاسلام"، الى فترة تمكن فيها المتخاصمان من الجلوس حول طاولة وجها لوجه، وأخيرا الى الوقت الحاضر الذي يلوح فيه في الأفق حل لقضية فلسطين التي استعصت على الحل أمدا طويلا. ونهنئ المعنيين بالأمر ونحثهم على المضي قدما.

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بعد ٤٨ عاما من الضغط المستمر على اسرائيل والمناقشة الملحة، عاما بعد عام، في هذه الهيئة بشأن قضيتي فلسطين والشرق الأوسط، يبدو أنه أصبح بوسعنا الآن أن نرى، أخيرا، بصيصا من الضوء في نهاية النفق. ويحدونا الأمل الوطيد في ألا يكون هذا

الضوء زائفا، كالسراب في الصحراء. ولو تبين بسبب ظروف غير متوقعة أن الفجر الذي يبدو أنه ينبلج الآن حول المشكلة الاسرائيلية الفلسطينية، التي ظلت تشغل المجتمع الدولي عقودا طويلة، إنما هو فجر كاذب لأصبنا بخيبة أمل فادحة.

إن حكومة وشعب جزر القمر اللذين ما برحا يتابعان الحالة في الأراضي العربية المحتلة منذ اليوم الأول لنشوء المشكلة، قد تابعا باهتمام كبير، وقابلا بالترحيب، الأحداث التي وقعت في واشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولهذا أود نيابة عنهما أن أناشد المتطرفين من جانبي الصراع أن يمنحوا للسلام فرصة، وأن يكفوا عن تخريب عملية السلام. في هذا اليوم وهذا العصر لا يتعاطف المجتمع الدولي مع مفسدي السلام. ويجب على الحكومة الاسرائيلية أن تمنع قواتها العسكرية والمستوطنين من زيادة تفاقم الحالة. ويجب على القوات الاسرائيلية والمستوطنين أن يكفوا عن قتل الزعماء الفلسطينيين وإطلاق جماح العنف ضد الشعب الفلسطيني.

إن على حكومة اسرائيل واجبا أخلاقيا يتمثل في احترام مقاصد ومبادئ الإعلان الذي وقعته في واشنطون، ويجب على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها لكي تؤمن التزام جميع الأطراف بالاتفاقية. وبالنسبة لجزر القمر، نفهم أن الخطوات الأولية المنصوص عليها في إعلان المبادئ إنما هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بكاملها وأنها لا تنطوي على مساس بالأجزاء الأخرى، ونحن نؤيد مطالبة الفلسطينيين بأن تشتمل الترتيبات المؤقتة على الاعتراف بحقهم في ممارسة سلطتهم على جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك السيطرة الكاملة على شؤونهم السياسية والاقتصادية.

وبالنسبة لنا، فإن من الأهمية الحاسمة بمكان أن يتحقق التقيد التام بجميع أحكام الإعلان وأن ينفذ تنفيذا دقيقا. ولهذا فإننا نشعر بعميق القلق لكون المفاوضات الجارية لاتزال تواجه عقبات ومصاعب، خصوصا فيما يتعلق بمسألة انسحاب اسرائيل من قطاع غزة وأريحا.

إن إعلان المبادئ يترك لمرحلة لاحقة التفاوض بشأن عدد من المسائل الأساسية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للتسوية النهائية للصراع العربي - الاسرائيلي. وهذه المسائل تتضمن وضع القدس، والمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحدود. إن موقف جمهورية جزر القمر الإسلامية الفدرالية هو أن هذه المسائل المتبقية يجب تسويتها من خلال الامتثال التام للشرعية الدولية وخصوصا، لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يشكلان الأساس لهيكل وطيد للسلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ويجب الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

لقد بدأت العملية السياسية، ونحن جميعا نتمنى لها النجاح. بيد أنه ينبغي لنا في الواقع أن نتذكر، كما أعلن على وزير خارجية فلسطين السيد فاروق قدومي، في خطابه أمام الجمعية العامة أمس، أنه إذا كان لهذه العملية السياسية أن تنجح، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهدا مخلصا لتوفير مساعدة مالية كبيرة لشعب فلسطين لتمكينه من إعادة بناء بلاده. ولذلك فإن المؤتمر الذي انعقد لدعم السلام في الشرق الأوسط، والنتيجة التي أسفر عنها يعدان فألا حسنا. ونحن نتمنى للعملية كل نجاح.

السيد تاآبوبي (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود بداية أن أعرب للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن امتنان وتقدير وفد بلادي على تقريرها المفصل والشامل. ونود أن نتوجه بالتهنئة للرئيس السيد كيبا بيراني سيسي، وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

إن القضية الفلسطينية مأساة إنسانية طال أمدها وبات مطلوبا من المجتمع الدولي إيجاد حل لها. وكانت ناميبيا ترى على الدوام أن إنكار التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني - وخصوصا، إنكار حقه في تقرير المصير، المعبر عنه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية هو لب الصراع في الشرق الأوسط.

ويرحب وفد بلادي بتفاؤل مشوب بالحذر بالتقدم الخارق التاريخي الذي شكله الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مفاوضات سرية جرت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة ومدينة أريحا. وبنفس الروح، فإننا نرحب بالرسائل المتبادلة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تتضمن الاعتراف المتبادل، وبالتوقيع الذي أعقب ذلك من قبل ممثلي الجانبين على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

إن هذا الاتفاق اتفاق تاريخي سوف يستهل حقبة جديدة من السلم والتفاهم بين شعوب الشرق الأوسط. والحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية تستحقان الثناء على هذا الإنجاز بعيد الأثر، كما تستحقان التشجيع على مواصلته لكي يحقق غايته المرجوة - أعني إقامة دولة فلسطينية كاملة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذا الاتفاق الشجاع. ويؤمن وفد بلادي ايمانا قويا بأن هذا الاتفاق المؤقت سوف يمهد الطريق أمام تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، فإذا كان للسلم العادل والدائم أن يتحقق في الشرق الأوسط، فإنه يجب على الاسرائيليين الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، ويجب تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وإننا نطالب المجتمع الدولي بتكثيف الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لضمان نجاح الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

وأود في الختام، أن أردد ما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قائلا إننا نعتقد أن الأمم المتحدة تظل مسؤولة مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين الى أن يتم حلها. وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإننا نناشد المجتمع الدولي ككل أن يكثف جهوده لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء الأساس لممارسة سيادته الوطنية، وبالتالي ضمان إسفار الاتفاق الذي تم التوصل إليه عن نتيجة ناجحة.

ومن جهتها، فإن ناميبيا، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، ستواصل تأييد وتعزيز جميع الجهود الرامية الى جلب السلم والاستقرار الى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام والى الدولة الفلسطينية بوجه خاص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠)، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد إنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أشكركم سيدي الرئيس، لاتاحتكم الفرصة لي كي أتحدث أمام الجمعية العامة بشأن مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن قضية فلسطين كانت من المسائل التي حظيت بالاهتمام الكامل من جانب الأمم المتحدة لمدة نصف قرن تقريبا. ومعروض اليوم أمام الجمعية آخر تقرير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو يذكرها مرة أخرى، بصورة لا لبس فيها، باستمرار المحنة التي يعاني منها الفلسطينيون. كما أن نظر الجمعية يسترعى كذلك الى التطورات الجديدة والمشجعة جدا في عملية صنع السلم في الشرق الأوسط. وأود أن أعرب للجنة عن تقديرنا الخالص للخدمات المتفانية التي تقدمها في ظل القيادة القادرة والديناميكية للسفير السنغالي سيسي.

ونود بالمثل أن نشيد بالأمين العام لجهوده التي لا تكل من أجل إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، برعاية الأمم المتحدة.

نود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لجميع الأطراف المشاركة في عملية السلام منذ عقد مؤتمر مدريد.

منذ بدء عملية السلام في الشرق الأوسط قبل أكثر من عامين، أكدت منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام تأييدهما لتلك العملية التي ترمي الى تحقيق حل عادل وشامل لقضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وصيغة الأرض مقابل السلام، والى ضمان استعادة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف. إن قضية فلسطين والقدس الشريف لاتزال في مقدمة اهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء بها التي يبلغ عددها ٥١ دولة. لقد شهدنا مؤخرا تطورات إيجابية بالغة الأهمية في عملية السلام هي التوقيع يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطون على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وهنا أود أن أثني على القيادة الحكيمة للشعب الفلسطيني والقرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس ياسر عرفات؛ وهذا يجب اعتباره خطوة كبيرة على الطريق الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة والى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

وبينما ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بهذه التطورات الإيجابية، التي تعتبرها خطوة جادة نحو

تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط يعيد الى الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ويعيد الأراضي المحتلة الى مالكيها الشرعيين، فإنها تؤكد التزامها بقضية القدس الشريف، أولى القبلتين في الإسلام، بكل ما يمثله بالنسبة للأمة الإسلامية من قيم دينية وتاريخية وأيديولوجية، والتزامها بضرورة استعادة السيادة الفلسطينية على المدينة.

وفي هذا الشأن، فإن الاجتماع السنوي للتنسيق الذي عقده وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قد رحب بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط على أثر التوقيع على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك قرار الرئيس كلينتون باستئناف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاق بين الأردن واسرائيل بشأن جدول أعمال المفاوضات. وفضلا عن ذلك، أكد الاجتماع مجددا الحاجة الى إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري بغرض الوصول الى تسوية عادلة شاملة نهائية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأكد الاجتماع من جديد أيضا أن الأهمية الوطنية والدينية للقدس الشريف، لاتزال بالنسبة لجميع الدول الإسلامية، موضوعا أساسيا لا يمكن تجاهله أو نسيانه، وأن إعادة القدس الشريف الى السيادة الفلسطينية والإسلامية أمر لازم.

ونحن نتطلع الى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، والى سيره على النحو المرسوم له، دون أي تأخير مهما كان نوعه ودون إعاقة، وبخاصة فيما يتعلق بانسحاب اسرائيل من أريحا والضفة الغربية وإجراء انتخابات حرة لتعيين مجلس انتقالي مؤقت.

ونحن نرى أيضا أهمية أن يكون هناك دور كبير للأمم المتحدة وأجهزتها وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في عملية السلام. ونعتبر أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، في جميع الميادين، عن إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة ودعم عملية السلام والاتفاق المبرم بين الطرفين المعنيين. وهذا هو السبيل لضمان تلك الاتفاقات وتنفيذها.

وبالإضافة الى ذلك فإننا نطلب أن تنعكس هذه التطورات الإيجابية في الحالة في الأراضي المحتلة، وذلك بوقف أعمال القمع والممارسات غير الإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، والافراج عن جميع المحتجزين وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، ونعتقد أن هذا قد يكون النهج الوحيد الذي يمكن أن يحقق سلاما دائما للمنطقة ويقضي على جميع أعمال الارهاب والعنف والتعصب.

لقد عانى الشعب الفلسطيني سنوات طويلة من الاحتلال والقمع وإنكار ممارسة حقوقه الوطنية، والآن وقد بزغ فجر جديد في الشرق الأوسط وحان الوقت لجني ثمار الكفاح الفلسطيني، فإن المجتمع الدولي مطالب وبخاصة في سياق اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي احتفل به بالأمس، بتأكيد ذلك التضامن وتقديم جميع أشكال الدعم الى ذلك الشعب الى

أن يتمكن من العيش في حرية وكرامة في أرض آبائه وأجداده ويستعيد حقوقه القابلة للتصرف ويقيم دولته المستقلة.

إن إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تتطلب توحيد جهود المجتمع الدولي وتعبئة طاقاته لضمان الأمن والسلم في المنطقة؛ وسيكون في هذا دعم كبير للسلم والأمن الدوليين. ويمكن أن يتحقق هذا عن طريق توطيد السلطة الفلسطينية على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف، وتقديم جميع أشكال الدعم للشعب الفلسطيني. ومن المحتم علينا جميعا خلال هذه الفترة الحاسمة أن نواصل تقديم المساعدة بجميع أنواعها لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواجهة المرحلة المقبلة وإقامة سلطتها ومؤسساتها الوطنية. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الى الشعب الفلسطيني في المجالات الاقتصادية والمادية وجميع الميادين الأخرى الى أن يبدأ عملية إعادة بناء اقتصاده الوطني وبنيته الأساسية.

وفي الختام، أود بهذه المناسبة، ونيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، أن أحيي الشعب الفلسطيني المجيد بينما أؤكد تضامن الأمة الإسلامية معه في كفاحه العادل المشروع تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، الى أن يتمكن من استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوقه في العودة وفي تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني عاصمتها القدس الشريف.

منذ بعض الوقت وفي مناسبة مماثلة، قلت من هذه المنصة إن منظمة المؤتمر الإسلامي ترنو الى اليوم الذي يرفرف فيه علم فلسطين على أراضيها، ويرفرف بفخار هنا أيضا وسط الأعلام الخاصة بأعضاء الأمم المتحدة الآخرين. وعندما يجيء ذلك اليوم، قد تتمكن اسرائيل أيضا من أن تذوق طعم الاعتراف الحلو وتحظى بنعم السلام. وأعتقد أن ذلك اليوم ليس الآن بعيدا جدا عن المنال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في مشاريع القرارات التي ستقدم تحت البند ٣٥ من جدول الأعمال، وذلك في تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.